**موقف مصر من انقلابات سوريا
(١٩٤٩ - ١٩٥٢)
من واقع أوراق الخارجية المصرية**

د . عبداللطيف محمد الصباغ

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب - جامعة بنها

موقف مصر من انقلابات سوريا

(١٩٤٩ - ١٩٥٢)

من واقع أوراق الخارجية المصرية

مقدمة:

تعرضت سوريا لثلاثة انقلابات عسكرية متتالية فى أقل من تسعة أشهر من عام ١٩٤٩، جاءت هذه الانقلابات عقب نكبة ١٩٤٨ وهى فترة حاسمة فى تاريخ الأمة العربية، واستُكملت بانقلاب رابع فى أواخر عام ١٩٥١، ومما لاشك فيه أن هذا العدد من الانقلابات كبير جداً، يفقد أى بلد توازنه السياسى والاقتصادى والعسكرى، ولم تقف الانقلابات السورية عند هذا الحد وإنما امتدت إلى أواخر الستينيات، لكننا نكتفى بفترة ما قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لأن الفترة التالية شهدت اهتماماً مصرياً واضحاً بسوريا انتهت بالوحدة بينهما فى إطار التصدى لحلف بغداد وتطويق إسرائيل، وقد تعرض للفترة الأخيرة كثير من الباحثين بالدراسة.

ونتعرض فى هذه الدراسة للموقف المصرى فى أواخر عصر الملكية من هذه الانقلابات لنكشف النقاب عن مدى الوعى القومى لدى الحكومة المصرية، وهل كان هناك نية لدى القيادة السياسية المصرية لوضع إسرائيل بين فكي الكماشة؟ أم هل كان هناك وعى مصرى بأهمية سوريا بوصفها عمقاً استراتيجياً لمصر؟

ونطرح هنا فرضية أن يكون وراء هذا الكم من الانقلابات يد أجنبية تشغل هذا البلد بما له من ثقل والأمة العربية عن إسرائيل الناشئة، ولندع الدراسة تثبت أو تنفي تلك الفرضية، ويدعونا لطرح هذه الفرضية ما ورد فى مذكرات السياسى السورى المعاصر للأحداث والمشارك فيها معروف الدواليبى^(١) من أن المحفل الماسونى لم يترك أحداً من رجال السياسة وطلاب البعثات آنذاك إلا

وألقى فى روعه أن الانضمام للماسونية يسهل مهامه ويؤمن طريقه السياسى والعلمى فى الداخل والخارج^(٢).

واعتمدت الدراسة بشكل أساسى على أوراق الخارجية المصرية، إضافة إلى وثائق الخارجية الأمريكية والصحف المصرية المعاصرة للأحداث، وجاءت الدراسة فى تمهيد وأربعة محاور وخاتمة، واضطرت فى كثير من الأحيان إلى إلقاء الضوء على أحداث سوريا الداخلية، وموقف القوى الدولية من الانقلابات، لتكتمل الصورة.

التمهيد

خلعت سوريا ربة الاستعمار الفرنسى عام ١٩٤٣ منتهزة أحداث الحرب العالمية الثانية وكان شكرى القوتلى أول رئيس للجمهورية السورية، وأعيد انتخابه فى عام ١٩٤٨، وارتبط مع مصر بعلاقات طيبة باعتبارها الشقيقة الكبرى، فعلى سبيل المثال طلبت سوريا من مصر رعاية مصالح السوريين فى الحجاز وأنقرة وبومباى والصين. نظراً لعدم وجود ممثلين لها بتلك البلدان، ورحبت مصر بطلب سوريا^(٣) ولجأ السوريون فى المناطق التى لا يوجد لهم تمثيل قنصلى بها إلى القنصلية المصرية، ومن أمثلة ذلك لجوء محمد بديع طليمات السورى الجنسية فى مدينة سكوبيه عاصمة جمهورية مقدونيا اليوجسلافية إلى المفوضية المصرية طالباً حماية ممتلكاته أثناء غيابه فوافقت القنصلية^(٤).

ومع تأجج القضية المصرية أعلن القوتلى تأييد بلاده لحق مصر فى الاستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن كامل أراضيها، وأعلنت أحزاب سوريا وطلابها وجماعة الإخوان المسلمين بها فى بيانات لهم عن تأييدهم لمصر ضد الإنجليز^(٥).

أما المشكلة الكبرى التى علفت بسوريا فى علاقاتها العربية فتمثلت فى مشروعى "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب"، وترجع فكرة الوحدة فى تاريخ

العرب المعاصر إلى سقوط الخلافة العثمانية ١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك، فطمعت العروش العربية في الخلافة، وبدأت في التمهيد لها بمشروعات وحدات إقليمية، اختلفت الحكومات والشعوب حول أنماط هذه المشروعات وكيفية تحقيقها، وكانت سوريا في أعقاب استقلالها مطمعا للأسرة الهاشمية؛ فحاول الملك فيصل في العراق ضم سوريا ليشكل هلالاً خصيباً، أما أخوه عبد الله في الأردن فأراد ضم سوريا إلى عرشه باسم "سوريا الكبرى".^(٦) وتوجس الاتحاد السوفيتي خيفة أيضاً من مثل هذه المشروعات ورآها صناعة بريطانية لتفتيت الصف العربي في مواجهة الإمبريالية والصهيونية.^(٧) وهو وإن كان تفسيراً تآمرياً لا يخلو من مصلحة، لكنه لا يبتعد كثيراً عن الواقع، ويتفق مع ما آلت إليه الأمور.

وكان الملك عبد الله بن الحسين قد أرسل إلى شكري القوتلي يطلب رأيه في موضوع "سوريا الكبرى"، بعد أن بين له أهمية الاتحاد في مواجهة الصهيونية، وأن الوضع الحالي لا يترك سوى كيانات ضعيفة لا تقوى على مواجهة الأخطار، وأن الاتحاد واجب وطني لمصلحة الأمة العربية.^(٨) وحين عرض القوتلي المشروع على البرلمان اتخذ قراراً جماعياً برفضه، حتى أن النائب منير العجلاني المعروف بتأييده لمشروع سوريا الكبرى قال "إننا نعتقد أن شرق الأردن (منطقة) موبوءة يجب أن نقيم من حولها الحجر الصحي حتى نسلم من وباء الاستعمار والصهيونية"^(٩). ورؤية الملك عبد الله لمميزات الوحدة لها وجاهاها إذا خلت من الأطماع الشخصية، فهل يقبل أن يكون الاتحاد تحت قيادة حرة ديمقراطية يختارها الشعبان؟

كان مشروع الهلال الخصيب (العراق - سوريا) هو الأكثر ملاءمة للتحقيق، فرصدت الخارجية الأمريكية الأمر قائلة "منذ عام ١٩٤٩ غدت مسألة الوحدة هي القضية العظمى التي شغلت شعوب الشرق الأدنى وحكوماته من حيث الرغبة في الاتحاد ونمطه وعلاقته بالدول الأخرى. غير أن المشروع تأثر بعدة أمور منها رغبة الشعبين العراقي والسوري وحكومتهما في الاتحاد، وأثر العملية على

السلام في الشرق الأدنى، والمصالح البريطانية في العراق واستمرارية المصالح الفرنسية في سوريا، وحميمية العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، وموقف كل من مصر والسعودية من هذه الوحدة؛ فمصر التي ترغب في استعادة زعامتها للعالم العربي عارضت مشروعات الوحدة السورية وتبنت اقتراحاً بديلاً بضمان الأمن بين كل الدول العربية وتقوية جامعة الدول العربية، أيديتها في ذلك السعودية المنافس التقليدي للأسرة الهاشمية. وعارضت إسرائيل أي من مشروعات الوحدة العربية، معتقدة أن مثل هذه المشروعات موجهة ضدها بالدرجة الأولى، وتؤثر على الأوضاع في فلسطين^(١٠).

أما أهم ملامح الموقف الدولي من مشروع الهلال الخصيب، فإن بريطانيا ساندته ودفعته بقوة لتوسيع سلطة الحكم الهاشمي العراقي الحليف التقليدي لها، في حين عارضته فرنسا حفاظاً على الحالة الراهنة في الشرق الأدنى، إذ كان لديها هاجس الخوف من تمديد النفوذ البريطاني إلى سوريا، التي تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ لها. أما موقف الولايات المتحدة من المشروع فقد أتى في منطقة محايدة بين الموقفين البريطاني والفرنسي، ففضلت عدم التدخل الأجنبي ولم تساند مثل هذه المشروعات^(١١).

هكذا ارتبطت مصر مع سوريا بعلاقات طيبة قبيل الانقلابات، ولم يعكر صفو علاقاتهما سوى هاجس الوحدة السورية مع أي من الأردن أو العراق، وهو المشروع الذي مثل أطماعاً شخصية للأسرة الهاشمية وتسبب في فرقة بين البلدان العربية حكومات وشعوب، فضمت جبهة المعارضة مصر والسعودية ولبنان، وعلى الصعيد العالمي وقفت فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة ضد المشروع مع اختلاف الأسباب، بينما ساندت بريطانيا المشروع.

الانقلاب الأول

في ٣٠ مارس ١٩٤٩ استيقظ أهالي دمشق والمدن السورية الكبرى على مشهد المصفحات العسكرية تعج بها الشوارع، وقد احتلت المصالح الحكومية

وتعطلت المواصلات، ثم تبين للجميع أن انقلاباً يتزعمه حسنى الزعيم^(١٢) قائد الجيش قد سيطر على مقاليد الحكم، وما لبث أن اعتقل الرئيس القوتلى ورئيس الوزراء خالد العظم وعدداً من الوزراء،^(١٣) لكن دون إراقة دماء. وأصدر الزعيم قراراً بحل البرلمان السوري، وأعلن عن عزمه تشكيل لجنة لوضع دستور جديد وإجراء انتخابات مبكرة^(١٤).

واستدعى الزعيم رجال المعارضة وعلى رأسهم رشدى الكخيا زعيم حزب الشعب وأكرم الحورانى زعيم كتلة الوطنيين، وطلب منهم استلام الحكم فوراً فطلبوا مهلة لدراسة الأمر، ولما لمس أعضاء حزب الشعب تأييد الشعب فى مظاهراته للانقلاب توجهوا إلى الزعيم وأبدوا موافقتهم لاستلام الحكم، فطلب منهم أن يكون هو نفسه وزيراً للدفاع، فطلبوا مهلة للتفكير مرة أخرى، فلما تبين لهم التأييد الشعبى عادوا فطلب منهم الزعيم أن يكون رئيساً للوزراء فأعلنوا رفضهم لذلك^(١٥).

وقد ألفت أحداث سوريا بظلال من الشك والريبة لدى العواصم العربية، لكن المفوضية السورية فى القاهرة عقدت مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه أن ما حدث فى سوريا حركة داخلية حتمتها مصلحة البلاد، ولا دخل ليد أجنبية فيها، وأن سياسة سوريا تجاه أشقائها العرب وبخاصة مصر لن تتغير، ووزعت صوراً من بيان الزعيم حدد فيه سياسته^(١٦).

ولكن هل كانت هناك يد أجنبية وراء الانقلاب؟ أكد الكاتب الأمريكى نعيم تشومسكى أن المخابرات المركزية الأمريكية CIA قد أجرت محادثات مع حسنى الزعيم فى عام ١٩٤٨ لبحث إمكانية دعم دكتاتورية عسكرية فى سوريا، وبعدها بعدة أشهر كان الانقلاب الذى ارتقى بالزعيم إلى سدة الحكم هناك، ووافق الزعيم على امتياز خط أنابيب أرامكو (التبلاين) تحقيقاً لرغبة الولايات المتحدة، وفى طريق محادثات السلام مع إسرائيل عرض توطين ربع مليون لاجئ فلسطينى فى سوريا، لكن إسرائيل لم تتابع الأمر بسرعة كافية. ولم يلبث أن

أطاح انقلاب آخر بالزعيم بعد عدة أشهر (١٧) .

وأكد معروف الدواليبي أحد المسؤولين في حكومة القوتلى وجود علاقة للمخابرات المركزية الأمريكية في انقلاب الزعيم محتجاً بأن المخابرات المذكورة استفادت من حنق السوريين على حكاهم في أعقاب هزيمة ١٩٤٨ على يد إسرائيل، ولاسيما أن اللجنة الاقتصادية في البرلمان التي كان يرأسها الدواليبي نفسه رفضت اتفاقية التبادل لنقل البترول السعودي إلى شواطئ المتوسط عبر الأراضي السورية احتجاجاً على قيام إسرائيل ، وعزز رأيه بأن الاتفاقية المذكورة تم التوقيع عليها في اليوم السادس للانقلاب مباشرة، كما تنازلت حكومة الانقلاب في الفترة ذاتها عن نهر الدان لإسرائيل، وهو النهر الذي يغزى نهر الأردن، بما يؤكد وجود علاقة بين قادة الانقلاب والولايات المتحدة، وأن الانقلاب كان مخططاً لدعم إسرائيل (١٨).

أما وثائق الخارجية الأمريكية فلم تشر - بالطبع- إلى أى تحالف مع زعماء الانقلاب ، وجاءت أول إشارة إلى الانقلاب بناء على طلب الاعتراف المقدم من حكومة الزعيم إلى الحكومة الأمريكية، ورحبت الخارجية بإعلان الزعيم احترام التزامات سوريا الدولية، وتعهده بإجراء مفاوضات هدنة مع إسرائيل، وتشاورت الخارجية الأمريكية مع كل من بريطانيا وفرنسا لتعترف بالحكومة السورية الجديدة (١٩).

ومما تجدر الإشارة إليه أن توجس مصر لم يكن نابعاً من وجود يد أجنبية في الانقلاب، وإنما دافعه الأساسى موقف الحكومة الجديدة من مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب؛ وهو ما صرح به وزير الخارجية المصرى فى نيويورك بقوله "إن مشروع سوريا الكبرى أُعد ليكون معول هدم للوحدة العربية ، وأن مصر تعارض مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب لأنها ترى فيهما مأرب استعمارية" (٢٠) .

لم تخض الصحافة المصرية فى مشروعية الانقلاب السورى، واعتبرته حدثاً

داخلياً، وتمنت ألا يكون لأى دولة عربية أو أجنبية دخل فى الانقلاب، وعلى أن تستقر الأوضاع فى سوريا فى أسرع وقت، وأن يعود الجيش إلى ثكناته، وأن يجرى الزعيم انتخابات دستورية، وأعربت عن قلقها إزاء مصير شكرى القوتلى ورئيس وزرائه خالد العظم، داعية إلى إطلاق سراحهما وصيانة كرامة الرجال أصحاب الماضى وحريتهم^(٢١).

حاول حسنى الزعيم أن يوجه رسالة إلى مصر بطريق غير مباشر، فبعث برسالة خاصة إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية، لزيارة سوريا بعد الانقلاب، وتحدث معه فى أسباب الانقلاب، وتعهد له بالحفاظ على النظام الجمهورى وحسن معاملة شكرى القوتلى، كما طلب منه التوسط لدى مصر للاعتراف بالنظام الجديد فى سوريا^(٢٢).

وقد أدرك حسنى الزعيم منذ البداية أهمية اعتراف مصر بالوضع الجديد فى سوريا، وعلق آمالاً كبيرة عليها، فطلب من وزير مصر المفوض فى دمشق الاتصال بحكومته فى هذا الشأن، مؤكداً أن اعتراف مصر سيؤدى إلى اعتراف الدول العربية والأجنبية به، واستشهد فى ذلك بإشارة وزير خارجية فرنسا أن بلاده علقت اعترافها بالحكومة السورية الجديدة على اعتراف مصر، وأضاف الزعيم أنه لن يعقد معاهدة أو محالفة مع أية دولة أخرى إلا بعد عرض نصوصها على مصر والسعودية وجامعة الدول العربية، وقال إنه يعلم حرص مصر على شكرى القوتلى، ومن ثم فإنه يسهر على راحته وسلامته، ومعاملته بما يليق بماضيه فى الجهاد، وسيترك أمره للمجلس النيابى الجديد^(٢٣).

ويرجع قلق مصر إلى ما هو معروف عن حسنى الزعيم من مناداته فى ظل الاحتلال الفرنسى لسوريا بالاتحاد مع العراق تحت عرش الملك فيصل، لكنه قال: "ناديت بالوحدة عندما كانت سوريا تحت الاحتلال، أما وقد استقلت فلا سبيل للعودة إلى الوراء"^(٢٤). ومصر وإن تريثت بعض الشيء إلا أنها لم تخف قلقها رسمياً، فأرسل الملك فاروق مندوبين إلى سوريا لتقصى الحقائق والاطلاع

على حقيقة الانقلاب والاطمئنان على صحة شكرى القوتلى، وقد أكد المندوبان أن الحدث داخلى وأن القوتلى يقيم بصفة مؤقتة فى مستشفى خارج دمشق ويعامل معاملة حسنة^(٢٥). وحين استفسرت الخارجية المصرية عن طريق مفوضيتها فى دمشق عن حقيقة موقف الحكومة الجديدة من مشروعى "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب"، اجتمع القائم بالأعمال المصرى مع حسنى الزعيم فى حضور المفوض السعودى فى دمشق وفى خلال ذلك الاجتماع أقسم الزعيم غير مرة بشرفه العسكرى وبمقدساته أنه لا يسمح بأى من هذه المشروعات وأنه هو وجنوده يموتون دون استقلال سوريا ونظامها الجمهورى، وقال "إن الشعب السورى يمقت أى تفكير من هذا النوع، وأنه يعتبر الملك عبد الله موظفاً إنجليزياً، ولا يصح أن تتضمن سوريا إلى مائتى ألف نسمة هم تابعين أصلاً لسوريا، وإذا كان ثمة تفكير فى هذا المشروع فليضم شعب شرق الأردن دون ملكه أو تاجه لسوريا، فلا يعقل أن يتقهقر الانقلاب بسوريا إلى الوراء ... وأطمئن مصر أنتى لن أقدم على معاهدة أو محالفة عسكرية أو غير عسكرية إلا بعد عرض نصوصها على مصر أولاً ثم المملكة العربية السعودية والجامعة العربية، ولن أنفرد بأية قضية سياسية أو قومية"^(٢٦).

وبعد التعرف على رأى الزعيم استطلع الوزير المفوض المصرى آراء كبار الساسة السوريين؛ فقال فارس الخورى: إن الانقلاب أصبح أمراً واقعاً لا سبيل لمقاومته الآن، وتقتضى الحكمة إنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحياة النيابية، وأكد أنه لن يشترك فى حكم جاء على أثر حركة غير شرعية، فالانقلابات أياً كانت مبرراتها لا يسوغ لمثله قبولها، وأنه لا يرى مانعاً من تقديم النصيح. أما الأمير عادل أرسلان فيشك فى دوام الأمر للزعيم، لأنه لا يستند إلا لقوة الجيش، ووصف الزعيم بالتسرع والجهل، وأن التعاون معه لا يأتى إلا من باب الخوف من بطشه. وفى مقابلة مع محسن البرازى^(٢٧) اعترف بأخطاء العهد السابق، لكنه يأسف لما آلت إليه الأمور، ووصف الزعيم بالغلظة والتفاهة وسوء الخلق، والنزوع إلى الاستبداد وشعوره بمركب النقص إزاء الساسة المثقفين، ومع

ذلك طلب من مصر والسعودية أن تبدأ عطفاً على الزعيم حتى لا يرتدى في أحضان الهاشميين، وعليهما أن يترثا في الاعتراف به، وقد يكون من الخير إيجاد نص للاعتراف به يُعَلِّق على الاحتفاظ بسوريا جمهورية مستقلة. (٢٨)

لم تكتف مصر باستطلاع آراء الساسة السوريين، وإنما أرسلت وزارة الخارجية إلى بعثاتها الدبلوماسية في البلدان العربية، لموافاتها بما يتوفر لديها من معلومات عن انقلاب سوريا، وعلاقته بمشروعات الوحدة، لتتمكن من تكوين فكرة صحيحة تستطيع الخارجية على أساسها تكييف صياغة سياستها العامة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. (٢٩) وجاء الرد من مختلف العواصم بأن الدلائل تشير إلى أنه انقلاب داخلي، وهذا لا يمنع أن بريطانيا تحاول الاستفادة من الموقف الحالي بالترويج لمشروع "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب" عن طريق الملك عبد الله في الأردن ونوري السعيد في العراق^(٣٠). وبالفعل سافر نوري السعيد في زيارة لسوريا عارضاً مساعدة العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً إذا ما تعرضت لأية مخاطر، ومما لا شك فيه أن تلك الزيارة فتحت الباب للخوض في مشروع "الهلال الخصيب"^(٣١).

حرصت مصر حرصاً شديداً على ألا يصاب شكري القوتلي بأذى، فقام وزير مصر المفوض في دمشق بزيارة الزعيم أكثر من مرة، ولفت نظره إلى ضرورة معاملة القوتلي بما يليق وماضيه، واقترح عليه أن يُنقل من معتقله إلى منزل يقيم فيه مع أسرته، وكاد الزعيم أن يستجيب للاقتراح لولا تدخل أحد الحضور قائلاً إن ذلك يتطلب حراسة خاصة، ولا يوجد منزل تتوفر فيه شروط الأمن، ووعد الزعيم بحث الأمر بجدية. ورجح وزير مصر المفوض أن الزعيم يحتفظ بورقة مصير القوتلي كأحد الأوراق المهمة في التفاوض مع مصر والسعودية^(٣٢). وظلت مصر تبذل جهودها إلى أن تمكنت من الإفراج عن القوتلي والسماح له بمغادرة البلاد واحتضنته^(٣٣).

وفي ٢١ إبريل قرر حسنى الزعيم القيام بزيارة مفاجئة لمصر، التقى خلالها

مع الملك فاروق في المزارع الملكية بإنشاص، وطمأنه بأنه ضد مشروعات الوحدة، واختار الزعيم محسن البرازي مفوضاً له في القاهرة، وتفاءلت الصحافة السورية بدخول علاقات البلدين طوراً جديداً^(٢٤). وبالفعل حققت الزيارة الهدف منها فقرر مجلس الوزراء المصري الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، وتوجه القائم بأعمال المفوض المصري في دمشق إلى مقر مجلس الوزراء السوري وسلم الزعيم الاعتراف المصري الرسمي، وأعلن الخبر في الإذاعة المصرية، وتتابعت الدول العربية والأجنبية بالاعتراف بالوضع الجديد في سوريا^(٢٥). وأعلن الزعيم عبر إذاعة دمشق في ٢٩ إبريل أنه لا يرضى بمشروع سوريا الكبرى ولا بالهلال الخصيب^(٢٦).

وقد جاءت زيارة الزعيم لمصر في وقت رفض فيه الزعيم مقابلة الملك عبد الله والأمير عبد الإله على الحدود، واعتبر سياسة مصر هذا الرفض نصراً لسياستهم في الشرق لأنها أبعدت شبح المشروعات الاتحادية عن المنطقة^(٢٧) وعندما تكشف الموقف السوري تماماً امتدحت الصحف المصرية حكومة الزعيم، موضحة أيادي سوريا البيضاء في القضية الفلسطينية، وتكريم الزعيم لرجال الجيش السوري الذين شاركوا في حرب فلسطين، في مقابل سوء معاملة الحكومة السابقة لهؤلاء الرجال^(٢٨).

كان الزعيم يطمح في أكثر من اعتراف مصر به، ففور عودته من زيارة مصر استدعى وزير مصر المفوض في دمشق وطلب منه أن يسأل حكومته عن المساعدات التي يمكن أن تقدمها لسوريا إذا تعرضت لهجوم من جانب الملك عبد الله أو الأمير عبد الإله بعد الضربة القاضية التي أصابتهما إثر زيارته لمصر، فرد عليه الوزير بأن هذا الأمر بعيد الاحتمال، ثم أبدى الزعيم مخاوفه من الدروز الذين يسهل إغراؤهم بالمال من جانب الملك عبد الله، رغم ما تبذله الحكومة السورية من معونة لهم وما قدمته من مشروعات عمرانية واقتصادية تهيئ لهم رغد العيش، وأنه لم يفتح مصر في ذلك إلا احتياطاً للطوارئ، وأنه

يرى خير ما تقدمه مصر لسوريا ثلاثة أسراب من الطائرات وعدد من المصفحات^(٣٩).

ومما لاشك فيه أن التقارب المصرى السورى وتأكيد الزعيم بعدم قبوله لمشروعات الوحدة كان له أثره فى تصاعد التوتر على جانبي الحدود السورية مع كل من الأردن والعراق؛ فصدرت تصريحات أردنية بأن ملكها مصمم على تنفيذ مشروع "سوريا الكبرى" حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة، كما قام نوري السعيد بمناورة سياسية لحشد قوات عراقية على الحدود السورية^(٤٠).

وقد حدد الزعيم حجم التحديات مع كل من البلدين بقوله "لن نقبل تحدٍ من أحد أياً كان شأنه، ومن المعلوم أن شرق الأردن هي جزء صغير من سوريا، فإن شاءت الرجوع فعلى الرحب والسعة، وإن روابطنا مع الشعب العراقي المجاهد تميزها علائق ود وإخاء لا انفصام لها، ولن يستطيع إنسان أن يخلق جواً من التفرقة وسوء الظن بين الشعبين الشقيقين" ثم حشد قواته على الحدود الأردنية^(٤١).

وقد تأثرت العلاقات المصرية مع كل من الأردن والعراق ، الأمر الذى حدا بأحد أعضاء مجلس النواب أن يقدم استجواباً بهذا الخصوص لرئيس الوزراء، الذى أجاب بشيء من الدبلوماسية مؤكداً أن علاقة مصر بتلك الدول لم تتأثر سلبياً، فلم يكن فى الأمر شيء أكثر من الاعتراف بالحكومة القائمة فى سوريا (حكومة الزعيم) والعلاقة مع سوريا يسودها الود والتفاهم^(٤٢) لكن العراق حمل الملك فاروق مسؤولية العداء بين سوريا وكل من العراق والأردن^(٤٣).

ومن الواضح أن مثل هذه السياسة من جانب جميع الأطراف بما فيها مصر لا تخدم سوى الكيان الصهيونى. وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت مصر تلعب دورها الريادى فى المنطقة، فلجأ إليها كل من العراق والأردن لتهدئة الأوضاع على الحدود مع سوريا، إذ بعث رئيس وزراء الأردن إلى نظيره المصرى يطلب الوساطة مع الجانب السورى لتهدئة الأوضاع على الحدود، حتى تتفرغ الجيوش

العربية لمهامها الحقيقية، فالأردن لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أى مساس باستقلالها من جانب سوريا التى حشدت قواتها على الحدود^(٤٤).

لعبت مصر دور الوسيط بين سوريا وجيرانها، فأرسلت توفيق دوس رئيس الاتحاد العربى للوساطة بين سوريا والعراق، وحين صرح ساسة العراق فى البداية أنهم سيعترفون بالنظام الجديد فى سوريا عندما تستقر له الأمور تماماً، رد توفيق دوس بأنه ليس من مصلحة البلاد العربية أن تعترف البلاد الأجنبية بحكومة عربية وتحجم عن ذلك إحدى الدول العربية، وفى النهاية تمكن من الحصول على اعتراف ضمنى من وزير الخارجية العراقى بشكل غير معلن، ونقل هذا الاعتراف للجانب السورى ليتخذ خطوة إيجابية من جانبه^(٤٥).

وبعد أن استقرت الأمور فى سوريا قرر مجلس الوزراء إلغاء الأحكام العسكرية (العرفية) فى ١٨ مايو ١٩٤٩، لكنه أقر مرسوماً بفرض الإقامة الجبرية على الأشخاص الذين يخلون بالأمن. وأصدرت الحكومة فى ٢٩ مايو مرسوماً بحل جميع الأحزاب،^(٤٦) متهمة إياها باتخاذ الحكم النيابى أداة للاضطراب وإقامة العراقيل أمام حكومة الانقلاب التى تستهدف التقدم والإصلاح^(٤٧). وقد أقلقته هذه الإجراءات الشعب السورى، لكن الحكومة تداركت الأمر وحاولت إبداء نيتها فى الإصلاح، فسارعت بإصدار المراسيم تمهيداً لإعادة الحياة الدستورية، وأولها اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى العام، وأن يخول مجلس الوزراء رئيس الجمهورية وضع دستور جديد، تتم الموافقة عليه بطريق الاستفتاء المباشر من الشعب أو من مجلس النواب فى خلال أربعة أشهر من انتخاب الرئيس، على أن تتم انتخابات رئيس الجمهورية فى ٢٥ يونيو ١٩٤٩^(٤٨).

لم يتقدم أحد لرئاسة الجمهورية فى مواجهة الزعيم فتم استفتاء الشعب عليه، لكن يبدو أن هذه السياسة لم ترق كثيراً من الشعب السورى، فيقول رئيس وفد مصر لدى لجنة التوفيق الدولية بشأن مشكلة فلسطين: "حدثنى بعض

السوريين عن الحالة في سوريا بعد انقلاب الزعيم، فقالوا إن زعيم الانقلاب ليست له سياسة مرسومة، والثابت في أذهان السوريين أن حركته لم يكن ليكتب لها النجاح لولا تأثير مصر والمملكة العربية السعودية، وأن الشعب السوري يلقي باللائمة على البلدين، الأمر الذي يعود بالضرر على العلاقات المصرية السورية" فبعثت الخارجية المصرية تستطلع الأمر^(٤٩).

لم يستطع الزعيم استثمار الفرصة التي واثته، فلم ينجح في الحفاظ على تأييد الأحزاب، ولم يحاول كسب ود المستقلين من كبار الشخصيات مثل فارس الخوري، كما سرح عدداً كبيراً من ضباط الجيش ومن الموظفين لأسباب مالية وشخصية، واستقطع نحو ١٠٪ من رواتب الموظفين، كما فرض إجراءات استثنائية أدت إلى تقييد حرية الأفراد والصحافة واعتقل كل من اشتبه فيه، وكان أفراد حاشيته تنقصهم النزاهة، فضلاً عن أن الزعيم كان متعجلاً في إجراء الإصلاحات تنقصه الخبرة، فكان ينقض الكثير مما أقره. ولم يعمل على كسب ود الطوائف؛ فألغى في مشروع الدستور النصوص التي تحافظ على حقوق الأقليات^(٥٠). كما اتبع سياسة مالية أثقلت كاهل المواطن السوري، فندد منذ البداية بسياسة الحكومات السابقة التي تركت له خزانة شبه خاوية، في وقت كان الجيش السوري في حاجة إلى تحديث على كافة المسارات، ومن ثم أعلن الزعيم اعتزامه تحديث الجيش وتقويته وإرسال البعثات العسكرية إلى الخارج، الأمر الذي يتطلب مبالغ لا قبل لحكومته بها، فطالب الأغنياء بالمساهمة في هذا الواجب الوطني، وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، أثقلت كاهل التجار ورجال الأعمال والمواطن السوري البسيط^(٥١).

استشعرت الخارجية المصرية قصر عمر حكومة الزعيم في سوريا، وخشيت من وقوع انقلاب جديد يعيد هاجس "الهلal الخصيب" فقدمت إلى جامعة الدول العربية في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ -أي عشية الانقلاب الثاني- طلباً باتخاذ قرار في مسألة الهلal الخصيب، واعتباره مسألة منتهية لا يصح للعراق أو سوريا التحدث فيها، مثلما أصدرت قراراً من قبل باعتبار "سوريا الكبرى" مسألة

منتهية. وكان الملك عبد العزيز آل سعود قد صرح بأن الحل الأمثل للعرب يتمثل في إقامة تحالف عسكري عربى وأن تكون قرارات الجامعة العربية ملزمة لجميع الأعضاء^(٥٢).

لم يستمر حكم حسنى الزعيم أكثر من خمسة أشهر وبضعة أيام، لم ينجح خلالها فى رأب الصدع الذى أحدثه الانقلاب داخلياً وخارجياً، فأغضب الكثيرين وأثقل كاهل المواطن السوري بالضرائب وتخبط فى إصلاحاته، وعلى صعيد العلاقات الخارجية أراضى مصر والسعودية على حساب جيرانه. أما بالنسبة لموقف مصر فقد التزمت الحيطة والحذر حتى أثبت قائد الانقلاب أنه يبغض المشروعات الاتحادية، فاعترفت به وتقاربت معه، لكنها لم تأخذ بيده إلى بر الأمان اللهم إلا فيما يتعلق بمصير شكري القوتلى. وأهم ما ميز الانقلاب الأول أنه كان انقلاباً سلمياً، فلم ترق فيه دماء ولم تزهق فيه أرواح.

الانقلاب الثانى

لم يطل حكم حسنى الزعيم طويلاً إذ لم يلبث أن تعرض لانقلاب عسكري، قاده ساعده الأيمن العميد سامى الحناوى^(٥٣) الذى سرعان ما أعدم حسنى الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازى، لكن لم يشهد الانقلاب مزيداً من الدماء^(٥٤). وقد برر قادة الانقلاب الجديد سلوكهم بأن تصرفات حسنى الزعيم اتسمت بالتطرف فى معاقبة أعدائه، وأنه استعان بمستشارين فرنسيين، واستقدم فرقة أمن تركية لجماعته، وحاصر المفوضية العراقية لاعتقاده أنها تتجسس ضده، الأمر الذى أثار العراق فأخذ يعمل سراً لإزالته وضم سوريا للعراق^(٥٥).

وقد ذهب معروف الدواليبى إلى أن الحناوى كان مدفوعاً من العراق^(٥٦). وأكدت الوثائق الأمريكية وصول رسالة سرية من بريطانيا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٩ تفيد تلقىها رسالة من الحكومة العراقية وحكومة سوريا الرسمية (حكومة الحناوى) تحمل خطة لإقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين تحت ولاية الحاكم

الهاشمي في العراق^(٥٧). بما قد يشير إلى وجود أصابع عراقية وراء الانقلاب الثاني.

وألقت المفوضية المصرية في جدة الضوء على رأى البعض بأن المدبر الحقيقي للانقلاب هو العقيد بهيج كلاس مساعد رئيس أركان حرب الجيش السوري^(٥٨). واتفقت المفوضية المصرية بدمشق مع الرأى الأخير، فجاء في تقريرها أن "زعيم الانقلاب معروف بضعف شخصيته ويعجز عن التعبير عن أفكاره، وأنه قام بالانقلاب لخوفه أن يتم تسريحه من الجيش"^(٥٩).

حظى الانقلاب الجديد بتأييد أطياف عدة داخل سوريا، ولاسيما تلك التي عانت من سياسة الزعيم، فوصل الأمر إلى إعلان بعضها الاشتراك في الانقلاب، ومن بينهم الأمير حسن الأطرش زعيم جبل الدروز وأكرم الحوراني زعيم الوطنيين ونبیه العظمه زعيم الحزب الوطنى ورشدى الكخيا زعيم حزب الشعب^(٦٠).

وقع الانقلاب الثانى فى الساعات الأولى من يوم ١٤ أغسطس، كان الزعيم قلقاً يشعر أن شيئاً ما يدبر ضده فى الخفاء، فكان يتوقع أن تلقى عليه قنبلة أو يرمى برصاصة، لكنه لم يخطر بباله أن يلقي حتفه بيد رفاقه الذين ناضلوا معه سنوات طوال، وشاركوه الانقلاب الأول، حيث قام سامى الحناوى يرافقه العقيدان بهيج كلاس وعلم الدين قواص إضافة إلى خمسة عشر ضابطاً باقتحام منزل حسنى الزعيم ومحسن البرازى وألقوا القبض عليهما وأودعوهما سجن المزة، ونفذ فيهما حكم الإعدام رمياً بالرصاص فى الخامسة من صباح يوم الانقلاب، بعد محاكمة صورية لم تستغرق أكثر من دقائق معدودة، بعد توجيه تهمة الخيانة العظمى لهما، دون السماح لهما أو لأحد بالدفاع عنهما. واستيقظت سوريا على عدة بلاغات رسمية متتالية أذاعها راديو دمشق فى هذا الشأن^(٦١).

تعجبت كل الدوائر من سرعة تنفيذ حكم الإعدام بحق الرئيس السوري

ورئيس وزرائه، وعللت إحدى الصحف المصرية الأمر بأن الحناوى قائد الانقلاب كان مجرد أداة تنفيذ لما خططه العقيد كلاس وأكرم الحورانى وعبد الله عطفة وزير الدفاع فى حكومة الزعيم والذى استمر فى منصبه، وكان المتفق عليه مع قادة الجيش تقديم مطالب خاصة بالجيش، لذا سارع قادة الانقلاب بالتخلص من الزعيم ورئيس وزرائه، بعد محاكمة صورية^(٦٢). وأعلنت وزارة الداخلية الأحكام العرفية إذ أصدر مدير الأمن العام تحذيراً إلى الأحزاب والهيئات السياسية والأفراد بأنه سيتعامل مع المتظاهرين على أنهم خارجين عن القانون معاملة لا رحمة فيها ولا شفقة^(٦٣).

ورصدت الصحف المصرية ردود الفعل الدولية على الانقلاب وأسلوبه، إذ ساد استياء عام نتيجة الوحشية التى تعامل بها قادة الانقلاب، مع الرئيس السابق ورئيس وزرائه، وساد قلق وتوتر فى واشنطن فيما يتعلق بمصير اتفاق أنابيب البترول الذى عقد مع حكومة الزعيم، بينما اعتبرت السلطات البريطانية الحدث مجرد مطامع لضابط كبير كان على خلاف مع رئيسه السابق، فيما اعتبرت كل من موسكو وباريس أن يداً أجنبية وراء الانقلاب مكنته من العمل بوحشية فى إشارة إلى بريطانيا. الأمر الذى أثار وزارة الخارجية البريطانية فاحتجت لدى نظيرتها الفرنسية، لاتهام صحيفة اللوموند الواسعة الانتشار لها بتدبير الانقلاب، فأجابت الخارجية الفرنسية أنه ليس لديها ما يرجح هذا الاتجاه^(٦٤).

وفى محاولة لجمع الكلمة وجهت القيادة العامة للجيش الدعوة على جناح السرعة لأولى الراى، وفى اجتماع تمهيدى أوضحت للحاضرين أسباب الحركة الانقلابية الأخيرة، وأكدت لهم أن مهمة الجيش سوف تقتصر على حفظ الأمن، وأن الهدف العاجل الذى ترمى إليه هو تسليم الأمور بأسرع ما يمكن إلى حكومة مدنية تمثل الشعب وتطمئنه وتكفل رغائبه وتعيد له عزته وكرامته، وتمضى قدماً فى سبيل إقرار الأمور فى نصابها الدستورى المشروع^(٦٥). لكن الحقيقة شىء آخر فقد اكتفى سامى الحناوى بمنصب رئيس الأركان وتولى هاشم الأتاسى^(٦٦)

رئاسة الوزارة ثم انتخب رئيساً للجمهورية فيما بعد، وكلف ناظم القدسي بتشكيل الوزارة^(٦٧).

استقبل الشعب السوري أنباء الانقلاب الثاني في هدوء حتى أن المجلس الحري لم يعلن حالة الطوارئ ولم يمنع التجوال، ولم يسير فصائل من الجيش في الشوارع كما حدث في الانقلاب الأول^(٦٨). ويرجع ذلك -في رأى الباحث- إلى أن الجيش نفسه لم يشارك في الأحداث التي كانت أقرب إلى الخيانة منها إلى الانقلاب، نعم خيانة بين حلفاء الأمس، ولم يأت الانقلاب الثاني -إن جاز لنا أن نسميه انقلاباً- بجديد فهو انقلاب عسكري دُبرت تفاصيل أحداثه في أضيق الحدود بين كبار قادة الجيش. وأكد الحناوى أن الانقلاب لا علاقة له بدولة أجنبية، وأنه سيتولى رئاسة حكومة مؤقتة لحين عودة الدستور والحياة النيابية، وأخرج بعض المعتقلين، وسمح بعودة الصحف التي توقفت في عهد الزعيم^(٦٩).

وأكدت الخارجية الأمريكية أنه لا توجد شواهد على وجود يد أجنبية وراء الانقلاب بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن القائمين بالأمر كانت لهم دوافع ذاتية للانقلاب على الزعيم، رغبة منهم في وضع نهاية لاستبداده بالسلطة^(٧٠). ويبدو أن الخارجية الأمريكية لم تقرأ رسالة الخارجية البريطانية إليها في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٩ -التي حملت خطة اتحاد فيدرالى بين العراق وسوريا^(٧١) - في إطار فرضية وجود يد عراقية وراء الانقلاب، إلا إذا كانت تقصد أن العراق ليس طرفاً أجنبياً.

بعد انقضاء الأيام الأربعة الأولى أبدت الصحافة المصرية تخوفها من توجهات قادة الانقلاب الجديد، مشيرة إلى عودة شبح "الهلال الخصيب" مرة أخرى، إذ ضمت الوزارة الجديدة أعضاء مؤيدين لهذه المشروعات، لعل أبرزهم ناظم القدسي وزير الخارجية ورشدي الكخيا وزير الداخلية، ويبرره الترحيب الذى لاقاه الانقلاب من الملك عبد الله، الذى سارع بالاعتراف بالنظام الجديد في سوريا، وأبدى أسفه على مصير الزعيم، قائلاً إنه كان متوقعاً ما حدث لأن

الزعيم أقام بناء على غير أسس سليمة، وأعرب عن أمله أن يستفيد قادة الانقلاب الجديد من أخطاء الماضي. فى إشارة غير مباشرة إلى علاقة الزعيم بمصر والسعودية (٧٢).

وفى العراق قوبلت الأحداث السورية الجديدة بالابتهاج فى جميع الأوساط، ومرجع ذلك إلى موقف حكومة زعيم الانقلاب الأول من العراق والأردن والأسرة الهاشمية، والتصريحات شديدة اللهجة ضد الملك عبد الله وزعماء العراق، وقدمت العراق التهنئة لقادة الانقلاب السورى الجديد، وتعد هذه التهنئة اعترافاً بالحكومة الجديدة، وإن تأجل الاعتراف الرسمى بها حتى تتضح الصورة كاملة (٧٣).

أما بالنسبة للموقف المصرى، فقد كان هناك وجوم تام نتيجة سرعة توالى الأحداث، وبخاصة فيما تعلق بمصير الزعيم ورئيس وزرائه، ووصفت إحدى الصحف المصرية موقف الحكومة المصرية بالركود، وبررته بعدم وضوح موقف الحكومة الجديدة فى سوريا وحرص مصر على استقلال سوريا وعدم الانسياق فى تيار يأتى بالوبال على الأمة العربية، فى إشارة إلى مشروعات الوحدة (٧٤). وعندما صرح الملك عبد الله بأن الوحدة الأردنية السورية ستتحقق وسيحكم الهاشميون الدولة الموحدة قام حسين سرى رئيس وزراء مصر باستدعاء وزير الأردن المفوض فى مصر وسأله عن حقيقة هذا التصريح، بما يعكس مدى قلق الحكومة المصرية (٧٥).

أوضح الحناوى أن الانقلاب الثانى استمرار للانقلاب الأول، ويهدف إلى حل المشكلات التى عجز الانقلاب الأول عن حلها. أما بالنسبة لمشروعات الوحدة فقد أعلن الحناوى أن الحكومة الجديدة ليست مستعدة للسير فى ركاب الملك عبد الله واتباع سياسته، ولاسيما أنها حكومة مؤقتة وليس فى وسعها اتخاذ أية قرارات تتعلق بسياسة البلاد الخارجية دون استشارة الشعب (٧٦). وهو كلام متزن أرضى السياسة المصرية من الناحية الشكلية.

استدعى رئيس الوزراء المصرى وزيره المفوض فى سوريا فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ إلى الإسكندرية، حيث قدم تقريراً مفصلاً عن الانقلاب الثانى فى اجتماع مطول. وطلبت الحكومة المصرية تأجيل اجتماع اللجنة السياسية لوزراء الخارجية العرب بجامعة الدول العربية حتى تطمئن أن الحكومة السورية قد نفذت يدها من مشروعات الوحدة^(٧٧) وطلبت الحكومة السعودية من الحكومة المصرية تنسيق سياستهما تجاه سوريا جرياً على سياسة البلدين إزاء القضايا العربية والدولية^(٧٨). ولم تنس الحكومة المصرية أسرة حسنى الزعيم التى انتقلت إلى بيروت، حيث توجه عدنان الزعيم ابن شقيق الرئيس الراحل إلى المفوضية المصرية فى بيروت متوجهاً بالشكر إلى ملك مصر الذى شملهم بعطفه فى محنتهم، بما يعتبرونه أفضل عزاء فى مصابهم^(٧٩).

ورصدت صحيفة الزمان ارتياح الصحف البريطانية للانقلاب السورى الثانى، لتخلصها من حسنى الزعيم الذى انتهج سياسة ضد المصالح البريطانية فى كل من العراق والأردن. فيما ساد توجس وحذر فى الأوساط الأمريكية، بشأن مستقبل الاتفاق الذى عقده الحكومة الأمريكية مع الزعيم بخصوص نقل البترول عبر أراضى سوريا، على الرغم من تأكيد الحكومة الجديدة احترامها للمعاهدات التى عقدها الزعيم^(٨٠).

أما مشروع اتحاد سوريا مع العراق الذى تحمست له بريطانيا، فقد حاولت الحصول على موافقة أمريكية لمباركته، لكن الأخيرة أكدت أنها لا تتظر بارتياح لأى مشروع يغير من وضعية دول الشرق الأدنى سواء بالقوة أو بدعم سلطة ما لمد نفوذها، وأشارت إلى عدم معارضتها لمشروعات الوحدة التى تبنى على رغبة الشعوب. ورفضت الولايات المتحدة أن تتبنى موقفاً واضحاً بالسلب أو الإيجاب من المشروع لأسباب منها:

أ - عدم وجود شواهد كافية يمكن البناء عليها مثل مدى شعبية هذا المشروع فى كلا البلدين ومدى تأثيره على المنطقة.

ب - لا يجب إعطاء رأى فى قضية لم يطلب أصحابها ذلك.

ج - على الدول الغربية أن تدع الأمور تجرى فى أعنتها دون تدخل منها ليتمكن الشعبان العراقى والسورى من تقرير مصيرهما^(٨١).

أكدت الحكومة السورية الجديدة على ديمقراطيتها وشخصيتها المدنية فى مواجهة الدكتاتورية العسكرية لحسنى الزعيم، وفى ١١ سبتمبر أعلنت الحكومة إجراء انتخابات تشريعية جديدة فى المستقبل القريب، وأعطت تعهداً شفهياً بأنها سوف تحترم تعهدات سوريا الدولية، وأنها تقف على الخط نفسه مع الغرب فى مواجهة الشيوعية، الأمر الذى شجع الإدارة الأمريكية على الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، كما تشاورت الخارجية الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا، على اعتبار أن اعتراف القوى الكبرى بالحكومة الجديدة سيعضد موقفها، وعلى ذلك أوصى وزير الخارجية الأمريكى بالاعتراف بالنظام السورى الجديد^(٨٢).

اكتفت مصر من الحكومة السورية الجديدة بالتصريح الذى أدلى به الحناوى بخصوص مشروعات الوحدة واعتبرته إيجابياً، وعلى أثر ذلك اعترف مجلس وزراء مصر بالحكومة السورية الجديدة وأبلغ الاعتراف لجامعة الدول العربية والدول الأجنبية وحذت المملكة العربية السعودية حذوها^(٨٣). وبعث الملك عبد العزيز ببرقية إلى الملك فاروق أوضح فيها حرج الموقف فى سوريا، وضرورة العمل بكل الوسائل للاتصال بالحكومة السورية لبيان المخاطر التى تحيط بهم، والأفضل أن يختار الملك فاروق شخصاً موثقاً به للاتصال بهم، والعمل على تعجيل اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، والسعى فى الجامعة لتحقيق هذه الغاية^(٨٤).

ويبدو أن السياسة المصرية تجاه سوريا لم ترق إسماعيل صدقى عضو مجلس الشيوخ فوجه سؤالاً غير واضح المعالم إلى رئيس الوزراء قائلاً: "إن

الانقلاب السوري الجديد، بعد اضطرابات لبنان لدليل على أنه من الصواب للسياسة المصرية ألا تتدخل في منازعات خاصة تقوم بالبلاد المجاورة (الأجنبية)^(٨٥) تلك المنازعات التي كثيراً ما تكون مخالفة لمصالحنا ومطامحنا، أما أن الأوان لتوجيه السياسة المصرية وجهة قومية ديمقراطية خالصة" فرد رئيس الوزراء حسين سرى مطمئناً له بأن الحكومة المصرية تسير في سياستها الخارجية على أسس قومية ديمقراطية تتفق مع ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة^(٨٦).

وجاءت نتائج الانتخابات التي أجريت في سوريا بفوز حزب الشعب بأغلبية أعضاء الجمعية التأسيسية، ومن ثم الحفاظ على الوضع الراهن، واعتقد المراقبون أنه لم يعد هناك أمل في نجاح مشروع "الهلال الخصيب" أو "سوريا الكبرى"، وأن سوريا لن تنضم إلى أي من العراق أو الأردن، بعد أن قال حزب الشعب كلمته في هذه القضية، كما أن غالبية الجيش السوري يناهض فكرة الاتحاد^(٨٧).

وأوضح معروف الدواليبي موقف العراق أثناء وضع الدستور حيث ذكر أن الوفود كثرت بين العراق وسوريا في محاولة منها للضغط على الهيئة التأسيسية ليتضمن الدستور الاتحاد مع العراق، لكن الهيئة رفضت الخضوع للضغوط ووضعت المادة الأولى من الدستور التي نصت على أن سوريا جمهورية وأجرت عليها تصويتاً منفرداً لتفادى الوحدة مع العراق، فحظيت بالموافقة^(٨٨).

وهكذا جاء الانقلاب الثاني من داخل الجيش أيضاً بتحريض من العراق ومن ورائه بريطانيا أو على الأقل وفق رغبة الدولتين، لكن قد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فلم يستطع قائد الانقلاب أن يحقق للعراق ما كان يصبوا إليه، بفضل سياسة مصر والمملكة العربية السعودية ووصول حزب الشعب بالانتخاب للهيئة التأسيسية. ولعل أبرز ملامح الانقلاب الثاني أنه جاء محدوداً في دمويته.

الانقلاب الثالث

فى الثامنة من صباح ١٨ ديسمبر ١٩٤٩ أذاع راديو دمشق بلاغاً صادراً من وزارة الدفاع إلى الشعب يفيد بأنه ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامى الحناوى وعديله أسعد طلس وزير الخارجية وبعض ممتهني السياسة فى البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهورى، وأوضح البيان أن زعماء الانقلاب الثانى اتفقوا مع السلطات العراقية على ضم سوريا إلى العراق. وقد قام الجيش بمحاصرة العاصمة دمشق ومنع الدخول إليها والخروج منها، كما احتل الجنود والضباط مقار الوزارات والمصالح ومبنى التلفزيون والتليفون، كما حاصروا مبنى رئاسة الجمهورية وبداخله هاشم الأتاسى الرئيس المنتخب منذ فترة وجيزة، وتوقفت الحركة فى مطار المزة بدمشق^(٨٩).

روى معروف الدواليبى تفاصيل الانقلاب الثالث فقال "اتصل سامى الحناوى بالعراق ورتب مسألة الاتحاد بين البلدين دون علم الضباط، ومنح مصطفى الدواليبى أجازة لأنه كان يعارضه، فأبلغت ناظم القدسى رئيس الوزارة ورشدى الكخيا رئيس مجلس النواب بالمؤامرة، لكنهما استبعدا حدوثها ولم يتدخلا. وفى مساء اليوم نفسه استدعى الحناوى بعض الضباط الذين يشك فى ولائهم ومن بينهم أديب الشيشكلى لعرض الأمر عليهم واعتقالهم إذا عارضوا، فابدوا موافقتهم حتى إذا خرجوا من عنده أعلنوا معارضتهم؛ فأمر الحناوى قواته بدخول دمشق واعتقال هؤلاء الضباط توطئة لإعلان الاتحاد بين العراق وسوريا، فعاد مصطفى الدواليبى من حلب بناء على دعوة منى، وأحكم قبضته على دمشق وتعاون مع الشيشكلى وتمكنا من اعتقال الحناوى، وبذلك تم الانقلاب الثالث وتولى الشيشكلى رئاسة الأركان"^(٩٠).

والتركيز على دور معروف الدواليبى الشخصى يضع الرواية فى إطار استدعاء البطولة بأثر رجعى، ولاسيما أن الدواليبى نفسه أشار فى مذكراته أن

سبب الانقلاب هو تشكيل حزب الشعب الوزارة برئاسة الدواليبي دون أن يكون فيها عسكري واحد، فكان الانقلاب الثالث بقيادة أديب الشيشكلي في اليوم التالي وأودع جميع أعضاء الوزارة الجديدة المعتقل^(٩١) وأياً كان الأمر فإن الرواية الأولى تشير بوضوح إلى تطور العلاقات على الصعيد العراقي السوري، وهو أمر يؤكد ما رصدته المفوضية المصرية في بغداد من قلق كبير وامتنعاض في جميع الأوساط العراقية بخصوص أحداث سوريا التي أسفرت عن انقلاب ثالث أطاح بالحناوي، معتبرة الانقلاب موجهاً ضد مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق، وذكر رئيس الوزراء العراقي أن هذه الحوادث تؤدي إلى تعقيد الحالة في سوريا وتسبب إلى البلاد العربية، وألقى باللوم على نوري السعيد الذي فشل في معالجة العلاقات السورية العراقية منذ الانقلاب الأول^(٩٢).

واستاءت بريطانيا من الانقلاب الثالث الذي أطاح بمشروع الوحدة مع العراق، فعبر الوزير البريطاني في دمشق لرئيس الوزراء السوري عن قلق بلاده من جراء انقلاب الجيش الأخير، محتجاً بأنه انقلاب على حكومة مدنية منتخبة، كما أعربت الخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء ظاهرة الانقلابات المتكررة في سوريا على المدى القصير بما يشكل سابقة خطيرة قد تلقى بظلالها على دول المنطقة فتولد عنفاً ضد الحكومات القائمة^(٩٣) وحاولت فرنسا استغلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية فعرضت أن تتعاون معها في التصدي لمحاولات بريطانيا مساندة مشروع الوحدة بين العراق وسوريا، لكن الوزير المفوض الأمريكي في دمشق رفض هذا التصرف واعتبره تدخلاً في الشأن السوري أكثر من التدخل البريطاني^(٩٤).

أبقى الشيشكلي على هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وبدأ البحث عن رجل مناسب للمرحلة يشكل الوزارة، وشهد اختيار رئيس الوزراء الجديد صراعاً بين الشيشكلي والأتاسي، فالأتاسي يريده من رجالات سوريا المشهورين، والشيشكلي يفضلُه سهل القياد، وقع الاختيار على خالد العظم، لكنه فشل في توحيد صفوف الأحزاب السياسية المختلفة، فقدم اعتذاره إلى الأتاسي عن عدم تشكيل الوزارة

لأسباب عدة لم يذكر منها سوى عدم تعاون الأحزاب^(٩٥).

أودعت الحكومة السورية الجديدة قادة الانقلاب الثاني السجن، لكنهم كانوا أحسن حظاً من سابقيهم، فعندما شكل القدسى حكومة دستورية استهل عمله بالإفراج عنهم، وطلب منهم مغادرة البلاد إلى لبنان، ومنح كل منهم مبلغاً من المال. وكان القدسى قد شغل منصب وزير الخارجية لفترة فى ظل حكومة الانقلاب الثانى^(٩٦). لكن الحناوى لقى حتفه بثلاث رصاصات بعد أقل من عام على يد ابن عم محسن البرازى رئيس الوزراء السورى الذى أُعدم بأمر من سامى الحناوى عقب الانقلاب الثانى. واعترف القاتل أنه اغتال الحناوى أخذاً بثأر ابن عمه، على الطريقة العشائرية^(٩٧).

تعرضت سوريا بعد الانقلاب الثالث لأزمات وزارية، سادت بعدها حالة من الهدوء الظاهرى، لكن سوريا- فى رصد للمفوضية المصرية- كانت بعيدة عن الاستقرار فصارت بدعة الانقلابات فى سوريا شيئاً يدعو لسخرية الشعب ذاته، حتى أن السورى العادى كان يتوقع أن يجتمع نفر من الجيش بين عشية وضحاها يصطنعون انقلاباً آخر وليس أخيراً، ويتحدث الشعب عن خيبة أمل فيما كان يرجو أن تسفر عنه الانقلابات المتعاقبة من رفاهية أو رخاء أو انتعاش فى أساليب الحكم أو إصلاح شؤون البلاد^(٩٨).

حاول قادة الانقلاب الجديد إيجاد تعاون عسكرى اقتصادى مع الولايات المتحدة، فتساعل رئيس الوزراء السورى خالد العظم عن مدى استعداد الولايات المتحدة لبيع أسلحة لسوريا وتدريب بعثة عسكرية سورية ففضل الوزير المفوض الانتظار وعلى موقفه باستمرار الصراع مع إسرائيل واحتمال استخدام هذا السلاح ضدها، وأن على سوريا أن تتفرغ للبناء الداخلى، كما أن تزويد الجيش بالأسلحة يشجعه على مزيد من الانقلابات، مع إيمان الولايات المتحدة بأن سوريا تحصل على السلاح من فرنسا وأن بريطانيا تعاونها فى التدريب^(٩٩). وأوضح معروف الدواليبى وزير الاقتصاد الوطنى فى مكالمة هاتفية مع الوزير

المفوض الأمريكى صعوبة التعاون السياسى مع الولايات المتحدة، لأن المجتمع العربى يعتبرها مسئولة عن معاناة الشعب الفلسطينى وقرارات الأمم المتحدة المنحازة إلى إسرائيل، لذا فالتعاون الاقتصادى قد يكون أكثر فاعلية من التعاون السياسى، ووافق وزير الأمريكى^(١٠٠).

وقد أغرت أحداث سوريا مصر بعودة شكرى القوتلى، فقد التقى وزير مصر المفوض بجدة مع الملك عبد العزيز وسلمه كتاب من رئيس وزراء مصر، وتطرق الحديث إلى الأوضاع السورية فقال الملك عبد العزيز ينبغى رجوع شكرى القوتلى، ووافق وزير المصرى على ضرورة انتهاز فرصة الاضطرابات ونفور الناس هناك من الأوضاع للدعوة إلى عودة شكرى القوتلى، ولا سيما أن السوريين جربوا سوء الأحوال من بعده^(١٠١). لكن قادة الانقلاب سارعوا بالسيطرة على الأوضاع، وقام الشيشكل بزيارة مفاجئة سريعة للسعودية التقى خلالها بالملك عبد العزيز وطمأنه أن الجيش كله يعارض اتحاد سوريا والعراق^(١٠٢). وعندما استقبلت مصر وفداً سورياً معارضاً التقى بشكرى القوتلى اعترض خالد العظم رئيس وزراء سوريا واعتبر ذلك تدخلاً مصرياً فى شؤون سوريا الداخلية، وطالب الصحف المصرية بالكف عن الحديث عن هذا الوفد وعدم إضفاء أى صبغة رسمية عليه^(١٠٣).

تعرضت سياسة مصر تجاه سوريا لحملة عنيفة من الصحف العراقية، متهمة مصر بالتدخل فى الشأن السورى، وإغرائها بمعاداة جيرانها، ثم جاء الرد على لسان جريدة عراقية (معارضة) قالت: "ليس من مصلحة الأقطار العربية أن تُغضب مصر بنشر مقالات جارحة، لا تجنى البلاد من ورائها إلا الأشواك، وخير لنا أن نلتف حول مصر ونعتز بجهادها العربى؛ لتتعاون معنا فى إنقاذ فلسطين، ولنسنا نجهل أن كل عمل تقوم به البلاد العربية ولا تشترك فيه مصر مقضى عليه بالفشل"^(١٠٤).

ظلت مصر قلقة من المشروعات الاتحادية فأرسلت إلى وزيرها المفوض فى

بيروت تستعلم عن موقف رياض الصلح من مسألة اتحاد سوريا والعراق ولبنان، ومد نشاط الداعين لهذا المشروع في بيروت؛ فجاء رد الوزير بأن "رياض الصلح رجل ذكي ويعلم مخاطر المناداة بهذا الاتحاد على لبنان التي تتنازعها الطائفية، لكنه يناور بالاتحاد مع العراق أو الأردن لتهديد حكام سوريا في حالة توتر الموقف بين سوريا ولبنان، أما عن نشاط الداعين لهذا المشروع فإن العراق ينفق الكثير للدعاية له، فالدعاية هنا ليست حقيقية إنما هي مأجورة، فالمسيحيون يعارضون اتحاد تذوب فيه هويتهم، والمسلمون يشجعون الاتحاد بشرط ألا تحكمه أسرة هاشمية" (١٠٥).

قام وزير الاقتصاد الوطنى السورى بزيارة لمصر بهدف توثيق الصلات الاقتصادية وبحث التعاون بين البلدين، على أن ترسل سوريا بعثة اقتصادية وأخرى عسكرية لاستكمال المفاوضات، كما تم الاتفاق بين البلدين على أن يفتح التعاون العسكرى بتبادل ملحقين عسكريين والاستعانة ببعثة عسكرية مصرية لتدريب الجيش السورى (١٠٦).

ما كادت الأمور تستقر في سوريا حتى عاد شبح الاضطرابات يخيم مرة أخرى باغتيال العقيد محمد ناصر قائد سلاح الطيران في الجيش السورى، حيث تم الاغتيال على يد جهاز الاستخبارات بالجيش السورى. والعقيد محمد ناصر شيعى علوى يميل إلى مصر ويبدى نحوها عطفاً ويؤمن بضرورة التعاون معها، وكان من مؤيدى سيطرة العسكريين على أمور سوريا، لكنه عاد واعترف بأن العسكريين فشلوا في مهمتهم وعليهم العودة إلى ثكناتهم وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب الأول. وقد أزعجت آراؤه العسكريين القائمين على الحكم فقرروا التخلص منه -وفق رواية المفوضية المصرية- الأمر الذى دعا نائب علوى في الجمعية التأسيسية إلى القول "إن البلاد تحكم اليوم حكماً إرهابياً، ونحن نواب الأمة أصبحنا نرى سيف الإرهاب مسلطاً على الرقاب، وكل منا إذا تحدث بصراحة فإنه يصبح مهدداً بالألا يعود إلى بيته" (١٠٧).

وفى أول سبتمبر وفى جو من التوتر تحولت الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابى، وتم انتخاب هاشم الأتاسى رئيساً للجمهورية، وكُلف بتشكيل أول وزارة دستورية، ولما رأى عدم تعاون الأحزاب والهيئات الممثلة فى البرلمان شكل الوزارة من حزب الشعب، وضم ثلاثة من المستقلين هم حسن الحكيم وفوزى سلو وزكى الخطيب، والأول كان من دعاة الملك عبد الله فى سوريا والثانى من رجال الجيش. وقد تعرضت الوزارة فى البرلمان لهجوم عنيف من الأحزاب المتألّفة والجبهة الإسلامية فوصفها مصطفى السباعى (زعيم كتلة الإخوان المسلمين) بأنها ضعيفة وغير منسجمة واتهمها بالميل للمعسكر الهاشمى، وحين طرحت الثقة فى الوزارة الجديدة حصلت على أغلبية ٦٢ صوتاً بما فيهم الوزراء، وأحجم ٤٩ عن الحضور والتصويت،^(١٠٨) ومن الواضح أنها معارضة سلبية لا تخدم القضية.

استمرت الاضطرابات تخيم على الأجواء فى سوريا، فلم يمض سوى أيام على الإفراج عن الضباط المعتقلين حتى قامت هيئة الأركان باعتقال العقيد بهيج كلاس وعدد من ضباط الجيش وأودعتهم سجن المزة، بتهمة العمل لحساب الملك عبد الله. وهى تهمة باطلة لسبب بسيط هو أن العقيد كلاس مسيحي، والمسيحيون أشد نفوراً من كل فكرة تدعو إلى تكتل الدول العربية لاعتقادهم أن التكتل سيكون لصالح المسلمين، بينما انتماء الطوائف المسيحية لدول أوربية تتحد معهم فى العقيدة أو المذهب، إضافة إلى أن العقيد كلاس كان يتأهب للسفر إلى واشنطن لتسلم مهام منصبه ملحقاً عسكرياً هناك^(١٠٩). وبذلك غدت تهمة الخيانة والمؤامرة على استقلال البلاد والترويج لهذا المشروع أو ذاك جاهزة لدى السلطة ضد المعارضين.

وفى أعقاب تشكيل حكومة القدسى فى يونيو ١٩٥٠ أبدى الوزير المفوض المصرى بدمشق قلقه من اتجاه سياسة سوريا إلى الوحدة مع العراق أو الأردن، إذ تجمعت السلطة فى يد رجال عُرفوا بتأييدهم للاتحاد، ويرجح ذلك أن التطورات السريعة فى البلدان الثلاث، تتم فى وقت واحد وكأن يداً واحدة وراء

هذه التطورات دبرتها ورتبتها، مما دفع المفوضية إلى الاعتقاد بأن مشروعاً جديداً يلوح في الأفق عما قريب، ويتوقف نجاح المشروع على تأييد بريطانيا له وقدرة القدسي على البقاء في الحكم وإبعاد رجال الجيش عن ميدان السياسة، وبراعة رجال الجيش في صياغة المشروع في ثوب لا يقلق رجال الجيش، ويبدد مخاوفهم من الذوبان في الجيشين الهاشميين^(١١٠).

وفي الوقت الذي ازدادت فيه شكوك الحكومة المصرية تجاه نيات حكومة الانقلاب الثالث بشأن المشروعات الاتحادية وصلت إلى عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة من مجهول أكد فيها أن في سوريا حركة لا تنقطع منذ الانقلاب الثالث تهدف إلى ضم سوريا إلى العراق، إذ يسعى أفراد المفوضية العراقية إلى اكتساب الشخصيات البارزة في حزب الشعب لفكرة التوحيد، وقد سعت هذه الشخصيات لإسقاط وزارة خالد العظم، وقد تفاوض الشيشكلي مع محسن البرازي أشد الموالين للهاشميين، لتشكيل الحكومة. وأكد هذا المجهول أنه لديه قرائن على أن عدد الضباط المناصرين للوحدة في ازدياد دائم، وغدت معظم الأوامر تصدر من الخارجية في العراق لتنفيذها في سوريا. ووسط هذه الأجواء لا يقف الملك عبد الله ساكناً فهو يعمل على إحياء مشروع سوريا الكبرى. ويرى صاحب الرسالة أن الهاشميين يعملون معاً لعزل مصر في أفريقيا ويعزّزوا سلطانهم على سائر البلاد العربية، واعتبر المرسل رسالته ناقوس يدق ليشعر مصر والمصريين بأن زعامتهم للعالم العربي والإسلامي التي نالوها عن جدارة واستحقاق مهددة بخطر بدوي هاشمي ومطامع استعمارية معلومة^(١١١).

والرسالة السابقة وإن ضربت على وتر المخاوف المصرية، لكننا لا نستبعد أن يكون المرسل تابع للمخابرات الإسرائيلية، لأسباب منها:
أولاً: أن الرسالة تحريض مباشر على الشقاق بين مصر والبيت الهاشمي، بما يضمن استمرار الخلافات العربية، وهذا يصب في مصلحة إسرائيل وحدها.

ثانياً: ادعى المرسل أنه مصرى يعمل لحساب المخابرات البريطانية، وأن عمله سمح له بالاطلاع على كثير من الأسرار والوثائق والأخبار التي تتعلق بالمنطقة، وهو يؤمن بأن العمل مع بريطانيا لا يضر بالقضية العربية، وهذا يتناقض مع موضوع الرسالة^(١١٢).

ثالثاً: أن الرسالة واردة من قبرص، وهي ميدان عمل للمخابرات الإسرائيلية.

رابعاً: حملت الرسالة تناقضاً بالنسبة لموقف الجيش من اتحاد سوريا والعراق، فأكدت المفوضية المصرية بأن الجيش مجمع على نبذ فكرة الاتحاد مع العراق، لكنه منقسم بالنسبة للأوضاع الداخلية^(١١٣).

خامساً: كان من بين الأسباب المعلنة للانقلاب الثالث تأمر الحناوى مع قادة العراق لضم سوريا في وحدة تحت العرش الهاشمي، أي أن قادة الانقلاب كانوا يستنكرون الوحدة، فلا يعقل أن يروجوا لها بعد ذلك.

شهدت سوريا أزمة ثقة بين العقيد الشيشكلي قائد الانقلاب الثالث وضباط الجيش، فألقت السلطات القبض على عدد من كبار الضباط بتهمة التآمر على أمن الدولة، وقُدموا للمحاكمة فبرأت المحكمة بعضهم وأدانت البعض الآخر، وتردد في التحقيقات اسم العقيد محمد ناصر الذي اغتيل منذ فترة باعترابه أحد المتآمرين. ويذكر المصدر للمفوض المصرى أنه جاءه مجموعة من ضباط الجيش يطلبون مساعدته في التخلص من الشيشكلي، لاتهامهم إياه بقتل العقيد ناصر وخوفهم على أنفسهم، لكنه هدا من روعهم وبين لهم الضرر الذي يصيب سوريا من جراء التخلص من الشيشكلي في هذا الوقت^(١١٤).

تطور الأمر إلى محاولة اغتيال العقيد الشيشكلي فعلياً في أول ديسمبر ١٩٥٠، فألقى القبض على مجموعة كبيرة في مقدمتها د. أمين رويحه وحسين توفيق، كما تردد اسم سكرتير المفوضية البريطانية في دمشق واشترآكه مع بعض المتآمرين لإنجاح حركتهم^(١١٥). وقد تطوع وفد مصرى للدفاع عن المتهمين في القضية بصفة شخصية، كما حضر وفد من العراق وآخر من لبنان،

وحتى لا يُساء فهم موقف مصر من القضية نفى الوزير المفوض المصرى تدخل الحكومة المصرية فى الأمر، موضحاً أن هيئة الدفاع المصرية المكونة من عضو من مجلس الشيوخ وآخر من مجلس النواب واثنين من المحامين المستقلين أحدهما من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين جاءت من باب الواجب للدكتور رويحه، نظراً لماضيه فى خدمة سوريا والقضايا العربية (١١٦).

وقد اتسمت العلاقات المصرية السورية خلال تلك المرحلة بالحساسية والتوتر، فنشرت صحيفة الأحوال المصرية مقالاً انتقدت فيه الأوضاع السورية فى ظل حكومة الشيشكلى وأنه ينوى فرض الأحكام العرفية للتكيل بخصومه السياسيين، واعتبرت الجريدة أن هذا العمل ظلم جديد يضاف إلى العقوبات التى تفرضها الحكومة السورية على شعبها، الأمر الذى أثار غضب السلطات السورية، فاستدعت الخارجية المصرية صاحب الجريدة المذكورة وطلبت منه عدم التعرض فى المستقبل لشؤون سوريا الداخلية مما قد يكون محلاً لشكوى السلطات السورية (١١٧).

وفى أبريل ١٩٥١ صدر مرسوم جمهورى بتعيين العقيد أديب الشيشكلى رئيساً لأركان الجيش السورى بدلاً من أنور بنود الذى عُين ملحقاً عسكرياً بالمفوضية السورية بأنقرة، واعتبر الوزير المفوض المصرى الهدف من المرسوم الحفاظ على وحدة العقدا فى الجيش السورى، وتحقيقاً لطموح الشيشكلى بوضع خيوط اللعبة كلها فى يده يحركها من وراء ستار، وكان أنور بنود يرى ضرورة إبعاد العسكريين عن السياسة، وهو فى الوقت ذاته قريب لناظم القدسى رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الشعب (١١٨).

وعلى ذلك جاء الانقلاب الثالث من داخل الجيش أيضاً فأطاح بحكومة الانقلاب الثانى دون إراقة دماء، لكنه جاء انقلاباً على حكومة مدنية منتخبة، الأمر الذى أثار قلقاً عالمياً وتوجساً من مجموعة العقدا الذين قادوا هذا الانقلاب، وعلى الرغم من أنهم أعلنوا أنهم جاءوا للقضاء على مشروع الوحدة

مع العراق الذي تبناه الحناوى فى الخفاء، فإنهم لم يقدموا دليلاً ملموساً على معارضتهم للمشروع بعد وصولهم للسلطة، فظل هاجس الوحدة يراود الحكومة المصرية، وأهم ما يميز هذا الانقلاب أنه مهد لدكتاتورية عسكرية، وأطاح بكل من وقف ضدها حتى من رجال الجيش إما بالقتل أو السجن أو الإبعاد.

الانقلاب الرابع

شهدت سوريا فى أول ديسمبر ١٩٥١ انقلاباً سلمياً قاده العقيد أديب الشيشكلي من وراء ستار، اضطر على أثره هاشم الأتاسى إلى تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية، كما استقالت حكومته، وعهد بمهام الحكم بما فيه السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى الزعيم فوزى سلو، يؤازره مجلس الأمناء الذين عهد إليهم باختصاص الوزراء. ووجهت الخارجية السورية كتاباً بالأوضاع الجديدة إلى المفوضيات الأجنبية فى دمشق، فجاء رد المفوضيات البريطانية والفرنسية والتركية والإيطالية والأردن ولبنان والسعودية فى حكم الاعتراف معتبرة ما حدث فى سوريا مسألة داخلية، وظلت السلطات السورية تنتظر اعتراف مصر بالحكومة الجديدة^(١١٩).

والمتأمل فى الانقلابين الثالث والرابع يتبين أن الانقلاب الرابع جاء استكمالاً للانقلاب الثالث، حيث كان من المفترض أن يتخلص الشيشكلي من رجال الانقلاب الثانى عسكريين وسياسيين عقب الانقلاب الثالث، لكنه تخلص من العسكريين وخشى أن يتخلص من هاشم الأتاسى الذى وصل إلى رئاسة الجمهورية بإرادة شعبية انتخابية تمت قبيل الانقلاب الثالث مباشرة، فكان من الصعب الإطاحة به فى هذا التوقيت، لذا أبقى الشيشكلي على الأتاسى رئيساً للجمهورية حتى أتاحت له الفرصة للتخلص منه بانقلاب رابع.

غدا نظام الحكم فى سوريا عقب الانقلاب الرابع يغلب عليه الطابع العسكرى البحت، لأنه جاء وليد إرادة الشيشكلي الذى أقصى الساسة المدنيين من الميدان، واختار الزعيم فوزى سلو رئيساً للجمهورية وأسند إليه رئاسة

مجلس الوزراء أيضاً، أما العقيد الشيشكلي فنصب نفسه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة ورئيس الأركان العامة، لكنه المتولى الحقيقي لمقاليد الأمور في البلاد. وقيمت المفوضية المصرية الموقف معتبرة سوريا تن تحت وطأة دكتاتورية عسكرية، فكثير من زعماء البلد في المعتقل، وخضعت الصحف لرقابة قاسية، فهي لا تنطق إلا بما يريده الجيش، وإن تجاوزت الحد المرسوم لها فإن نصيبها التعطيل، وربما الزج بأصحابها في المعتقلات. وعندما علمت شرطة الجيش بمحاولة الطلبة توقيع عريضة يطلبون فيها الإفراج عن المعتقلين، حاصرت الدبابات الجامعة، وأنذر مدير الشرطة الطلبة بأن أى محاولة للتدخل في السياسة معناها الزج بهم في المعتقل وإغلاق الجامعة^(١٢٠).

اعتبرت الحكومة المصرية الانقلاب مسألة داخلية بحتة، ولكنها اتبعت مذهب توبار^(١٢١) فاعتبرت الحكومة الجديدة غير دستورية، ولكى تكون حكومة شرعية يجب أن يكون لديها القدرة على حفظ الأمن وتنفيذ الالتزامات الدولية ويتوفر لها رضا الشعب رضاً غير مصطنع، يعبر عنه في انتخابات حرة يسترد بموجبها الشعب السورى سيادته، وهي عناصر تحتاج إلى وقت، لذا رأت الحكومة المصرية التريث فى الاعتراف بالحكومة الجديدة، فالاعتراف بها يعد تشجيعاً للانقلابات العسكرية المتتالية التى تطيح باستقرار سوريا والمنطقة كلها^(١٢٢).

قضى قادة الانقلاب العسكرى على حزب الشعب وتم حل المجلس النيابى، فيما وقف الحزب الوطنى متوجساً خوفاً من أن يلقي مصير حزب الشعب، وقال الشيشكلي إن الحكم أمانة فى أيدي العسكريين سيعيدونه كاملاً غير منقوص إلى أصحابه بعد إقرار الأوضاع بصورة تحول دون تكرار فوضى حكومتى حزب الشعب، لكن متى وكيف سيعيد الجيش أمانة الحكم للمدنيين؟ كما وقفت الجبهة الشعبية الإسلامية أيضاً بعيدة لعلاقة زعمائها بالدواليبى المعتقل، ولم يبق سوى الحزب العربى الاشتراكى والحزب القومى السورى، وهما على صلة وثيقة بالجيش، والحزبان الأخيران لهما علاقة بالشيشكلي، فهو صديق لأكرم الحوراني

رئيس الحزب الأول، أما الحزب الثاني فالشيشكلي يؤمن بمبادئه، لذا وضع الشيشكلي أمله في هذين الحزبين للخروج من المأزق^(١٢٣).

وقد رأت المفوضية المصرية بدمشق في التعاون المشار إليه أمراً في غاية الخطورة، نظراً للمبادئ الاشتراكية التي يؤمن بها الحوراني في محاربة كبار الملاك وانتزاع أملاكهم، وأكد الوزير المفوض المصري أن كراهية الدول الرأسمالية لأكرم الحوراني قد تحمل الشيشكلي على عدم التورط في التعاون معه، أما الحزب القومي السوري فالتعاون معه أمر خطير أيضاً لأنه بزعامة أنطون سعادة، الذي لا يؤمن بفكرة القومية العربية، وينادي بسوريا الكبرى التي تضم الأردن وفلسطين ولبنان، وفكرة هذا الحزب تقوم على الإقليم وليس الجنس أو الدين، ويتهم الجامعة العربية بأنها أداة لفرض إرادة مصر على العرب^(١٢٤).

وكان العراق قد اتخذ موقفاً عدائياً من قادة الانقلاب الرابع، لكن الوزير المفوض المصري رفض أن تتبنى مصر موقفاً مماثلاً على الرغم من تدمره من قادة الانقلاب السوري الجديد، فقال في تقرير له "إن العسكريين بلاء لاشك فيه، وهم كالابن الطالح العاق، لا يمكن إنكار بنوته أو التخلي عن نصحه وترويضه، لذا فإنني أرى ... عدم قطع الصلة كلية بالعسكريين، إذ إن بقاء الصلة بهم في حدود ضيقة يسمح لنا بمراقبة تصرفاتهم ونصحهم عند اللزوم، وهذه الصلة تحملهم على تقدير وجودنا عند الإقدام على أي عمل له خطورته، أما التخلي عنهم كلية والوقوف منهم موقفاً عدائياً كما فعل العراق فهي سياسة ضارة لا أستطيع أن أوصي بها إذ إنني في الواقع لا أخشى العسكريين بقدر ما أخشى دسائس الدول الأجنبية، التي قد لا يجد العسكريون مفرّاً من الارتقاء في أحضانهم إذا ما وجدوا أنفسهم في الميدان وحدهم، فالأحزاب السياسية تناصبهم العداء والدول العربية تخلت عنهم"^(١٢٥).

وعن علاقة انقلاب الشيشكلي (الانقلاب الرابع) بجهات أجنبية أشار الكاتب الأمريكي تشومسكي إلى أن أديب الشيشكلي جاء عبر انقلاب بحكومة دكتاتورية

عسكرية جديدة فى عام ١٩٥١ مؤيدة بشكل سرى من قبل حكومة الولايات المتحدة^(١٢٦). دون الإشارة إلى التفاصيل أو الدوافع، ولا عجب فى ذلك فالولايات المتحدة معجبة بقوة شخصية الشيشكى، وقدرته على الاستمرار فى السلطة لمدة عامين فى بلد متقلب شهد ثلاثة انقلابات متتالية فى التسعة أشهر السابقة على انقلابه (الثالث) ، لذا أوصت المفوضية الأمريكية فى دمشق بالمساندة الإيجابية وتشجيع الشيشكى والحكومة المعاونة له، وتقديم دعم عسكرى محدود ونصح لها يضمن استمرارها، ويقوى الموقف الأمريكى فى سوريا ومنطقة الشرق الأدنى^(١٢٧).

وأيد هذا الاتجاه معروف الدواليبى من داخل سجنه مشيراً إلى دور كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فى دعم الشيشكى إبان الانقلاب الرابع مستشهداً بتأييد الملك عبد الله والملك عبد العزيز آل سعود للانقلاب، واستشهد أيضاً بمطالبة صحيفتى الإكونومست البريطانية ولايف الأمريكية بضرورة الاعتماد على رجل قوى فى الشرق الأوسط ، وعدم الاعتماد على الحكومات والمجالس النيابية، وهو توجيه يهودى للأخذ بيد الشيشكى، فاعترف العالم الحر بالانقلاب أرغم رئيس الجمهورية والوزراء على الاستقالة وهم فى المعتقل، وحاولوا إقناع رأى العام بشتى الطرق أنهم استقالوا حفاظاً على ماء وجوتهم^(١٢٨).

وعلى الرغم من إدراك المفوضية المصرية أن وراء الانقلاب دسائس أجنبية فقد أوصت باعتبار الحدث داخلياً وأن تستمر مصر فى سياستها، سياسة الحياد والتريث التى تقتضى الاتصال بالمسؤولين عن الحكم فى سوريا الاتصال الضرورى الذى يستلزمه قيام علاقات بين البلدين، بشرط عدم الإسراف فى التعاون معهم كما حدث من قبل، مع الاستمرار فى المطالبة بإعادة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين، لتعود العلاقات سيرتها الأولى بين البلدين. وهذه السياسة تحقق لمصر مراقبة الموقف عن كثب وتحذر العسكريين من الإقدام على مغامرة غير محسوبة، كما تمكثها من الاتصال بزعماء الأحزاب وتوجيههم

إن لزم الأمر، وفى الوقت نفسه لا تغضب هذه السياسة السلطة العسكرية الحاكمة، كما فعلت العراق، وتمكن مصر من مواصلة مطالبتها بحياة نيابية والإفراج عن المعتقلين تنفيذاً للوعود التى قطعها العسكريون على أنفسهم. وإذا دعت الضرورة لانتهاج سياسة جديدة فالأفضل عدم التورط فى سياسة فردية، بل يجب الاتفاق مع الدول العربية على سياسة موحدة، لاسيما بعد أن لمس الجميع الأضرار الناجمة عن اتخاذ مواقف متباينة، وتبين من التعليق الذى ذيل التقرير استحسان وزارة الخارجية المصرية له نظراً لتحليله الجيد ولدقته من حيث المعلومات الواردة به ؛ لذا تبنت الخارجية المصرية هذا الموقف^(١٢٩).

لم تقف وزارة الخارجية عند رأى وزيرها المفوض فى دمشق وإنما وجهت الدعوة لجميع مفوضيها فى البلاد العربية وبعض البلدان الأوروبية لعقد مؤتمر فى القاهرة وآخر فى باريس لبحث سياسة مصر إزاء القضايا العربية، ومنها سياستها الجديدة التى تبنتها تجاه انقلاب الشيشكلى الأخير. وقد قرر المؤتمر الذى عقد فى القاهرة تأييد سياسة مصر فى سوريا التى نصح بها وزيرها المفوض هناك للأسباب المقنعة التى أدلى بها فى تقاريره العديدة، ورأى المؤتمر أن التخلّى عن هذه السياسة أمر بعيد عن الحكمة، لأن مصلحة البلاد العربية أن تبدو متحدة متماسكة فى محيط عالمى مضطرب^(١٣٠).

أخذ رجال الانقلاب الرابع ما نشر فى الصحافة المصرية عن الانقلاب بحساسية شديدة، ولاسيما الأخبار غير الدقيقة التى وردت عنه ، فنشرت الأهرام بعددها الصادر فى الأول من يناير ١٩٥٢ أنباء عن محاولة اغتيال جديدة تعرض لها الشيشكلى، فأمر قادة الانقلاب بتتبع أعداد الجريدة فى سوريا ومصادرتها، وأبلغوا احتجاجهم للمفوضية المصرية؛ لذا طلب الوزير المفوض المصرى بدمشق دعوة الصحف المصرية إلى عدم التعليق على أحداث سوريا بصورة تسئ إلى العسكريين، وقد أطلع وزير الخارجية على التقرير المذكور وكلف إدارة الصحافة بالوزارة بمتابعة كل ما ينشر عن الانقلاب السورى فى الصحف المصرية وعرضه على الوزير شخصياً^(١٣١).

شهدت سوريا في العشرين من يناير أول موقف عدائي ضد الجيش عقب الانقلاب الرابع، إذ قامت مظاهرات في دمشق نظمها طلاب المدارس الثانوية والجامعة، هتف المتظاهرون هتافات عدائية ضد الجيش ونادوا بسقوط (الطاغية الشيشكلي وأذنايه) كما رشقوا الجنود بالحجارة، ورد الجنود بإطلاق النار على الطلاب وضربوا بعضهم ضرباً مبرحاً، لم تتج منه الطالبات، وانتقلت المظاهرات إلى مدن حلب وحمص، وألقى القبض على الكثيرين وأغلقت المدارس والجامعات. ونظم الإخوان المسلمون مظاهرة في سوق الحميدية وهتفوا ضد الدفاع المشترك والاستعمار الأجنبي، الأمر الذي أزعج العسكريين. وقد اتهم الشيشكلي الإخوان بتدبير كل هذه المظاهرات، بهدف تحدى سلطة الجيش وإشاعة الفوضى، وليس تأييد مصر. وعلق الوزير المصري على هذه الأحداث بأن العسكريين يتخبطون ويخسرون الأرض التي كسبوها منذ بداية الانقلاب، فغدوا على خلاف مع كل الطوائف والأحزاب، ورأى الوزير المصري أن الحل الأمثل هو إقامة حكم مدني يتولى أمر إعادة الحياة النيابية، إذ لا خير في أن يتولى العسكريون هذا الأمر بأنفسهم، وعبر عن اطمئنانه إزاء ارتفاع الأصوات في سوريا ضد العسكريين، فهذا سيحملهم على انتهاج أحد أمرين؛ إما التفاهم مع المدنيين أو قمعهم والأمر الأخير سيعود عليهم بأوخم العواقب^(١٣٢).

ألقى الشيشكلي القبض على الإخوان المسلمين ووجه إليهم عدداً من التهم منها التحريض ضد الانقلاب وتأييد الشيوعية ورفض إقامة تماثيل، ولم يذكر تأييدهم للقضية المصرية ضمن التهم حرصاً منه على عدم إغضاب الحكومة المصرية. وعندما التقت الأهرام بالمستشار حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان لاستبيان رأيه فيما حدث للإخوان في سوريا، قال الهضيبي: ألقى القبض على السباعي وإخوانه في سوريا لأنهم ذهبوا إلى المفوض المصري في دمشق وأعلنوا تأييدهم للقضية المصرية، أما ما قد قيل عن أنهم سجنوا لموقفهم الرفض لإقامة تماثيل أو تأييد الشيوعية فالمعروف أن الإسلام ضد الشيوعية والشعب السوري في حاجة إلى كل ما ينفع على إقامة التماثيل. وعن

رأيه فى ضرورة تدخل الدول العربية لوضع حد للأزمة فى سوريا، قال الهضيبى أتمنى أن تحل سوريا مشاكلها دون تدخل من أحد^(١٣٣).

لم تُرض السياسة المصرية رجال الأحزاب فى سوريا فقد كانوا ينتظرون من مصر الكثير والكثير، فيقول وزير مصر المفوض فى دمشق: "حدثنى زعماء الأحزاب جميعاً عن بطش العسكريين وعن الاعتقال ومرارته، ولم يتحدث أحد منهم عن التضحية فى سبيل المصلحة العامة... والمؤلم أن الخلافات بين رجال الأحزاب هى اللغة المسيطرة على خطابهم، فالفكرة الحزبية تملك عليهم مشاعرهم وتوجههم أسوأ توجيه، سؤال واحد يجمعهم يحفظونه عن ظهر قلب ألا وهو ما الذى ستفعله مصر والدول العربية من أجلنا لخلاص سوريا من حكم الجيش؟... فهم يريدون إعادة الجيش إلى ثكناته وحمل مفاتيح الحكم إليهم وهم فى بيوتهم كمن قالوا لنبيهم اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون وطلب أحد أعضاء الحزب الوطنى البارزين أن يقاطع العرب حكومة سوريا العسكرية ويعيدون الحكومة الشرعية التى يمكن أن يكونها الأحزاب فى مصر كما حدث فى الحرب العالمية الثانية، فقلت القياس مع الفارق فالحكومات التى تكونت فى الخارج إبان الحرب كانت ضد الاحتلال أما العسكريون فى سوريا فهم من أبناء البلد، ثم من يضمن ألا يعلن العسكريون انسحاب سوريا من جامعة الدول العربية أو منعهم من الاتجاه نحو إسرائيل"^(١٣٤).

ومع تصاعد المعارضة لحكم العسكريين فى سوريا، تعالت أصوات قادة الانقلاب بأن الجيش فريق من الأمة له ما لغيره من حقوق فى توجيه سياستها، وأنه يضم عدداً من المتعلمين القادرين على إدارة البلد، ويرر الشيشكلى الحكم العسكرى فى مهرجان مؤازرة التسليح قائلاً "إن مهمة الجيش بعد كارثة فلسطين واجباً وفريضة... لقد قدم الجيش الفلسطينى أعظم التضحيات وحارب بلا سلاح وانتصر بمعداته القليلة وانتزع المواقع الحصينة من أيدي الصهاينة الفاصبين وقدم للوطن شهداء أبرزهم... إن هؤلاء القادة مسئولون قبل غيرهم عن استقلال هذه البلاد وأمنها، وإن ارتداء الثياب العسكرية لم يجردهم من

وطنيتهم بل ضاعف من شعورهم بها... إن من حق الجيش وواجبه أن لا يسمح لأحد بوضع العثرات في طريق تقدمه". وعلق الوزير المفوض المصري بأن الشيشكلي ذكر أسماء الشهداء ونسى أن يذكر أسماء المواقع الحصينة التي انتزعها جيشه وكأنه يؤرخ من خياله^(١٣٥).

وأمام استمرار مصر في عدم الاعتراف بالنظام السوري الجديد اتجه الشيشكلي إلى السعودية التي اعترفت به وقدمت له قرضاً، فأعلن الشيشكلي أن انقلابه يهدف إلى الحيلولة دون ضم سوريا إلى العراق والقضاء على الفريق الذي يعمل لتحقيق فكرة الاتحاد. واعتبرت مصر هذه السياسة من جانب السعودية تأييد للطغيان العسكري القائم في سوريا بهدف إيجاد كتلة مناوئة للعراق، وفي هذا تغليب للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وهي سياسة تؤدي إلى انقسام العرب وتصب في مصلحة إسرائيل وحدها^(١٣٦). ومع إيماننا بمصداقية السياسة الجديدة التي تدعو إليها مصر، فإن السياسة التي انتهجتها السعودية وانتقدتها مصر هي نفسها السياسة المصرية السعودية إزاء الانقلابات السورية الثلاث السابقة، لكن يبدو أن هاجس الخوف من الانقلابات العسكرية بدأ يترك القيادة السياسية آنذاك.

وتوجهات السياسة المصرية الجديدة تتطلب منا بيان مطالب مصر من قادة الانقلاب في سوريا؛ وهي تنحصر في مطلبين أساسيين هما:

- سرعة الاعتراف بلقب الملك فاروق الجديد "ملك مصر والسودان".

- الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة النيابية.

وفيما يتعلق بالمطلب الأول ربط الشيشكلي بين الاعتراف باللقب الجديد للملك فاروق واعتراف مصر بالحكم القائم في سوريا، فليس من المعقول أن يطلب الاعتراف من هيئة غير معترف بها. واعتراض سوريا بلا شك له وجاهته، ومع ذلك اعترفت سوريا باللقب الجديد للملك فاروق لعل ذلك يقرب المسافة بين البلدين. أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني فقد اعتبرته سوريا تدخلاً في

شؤونها الداخلية بما يتناقض مع سياسة مصر وميثاق الجامعة العربية، وكان جواب وزير مصر المفوض أن المسألة ليست شروطاً تملّيها مصر إنما هي رغبات ونصائح يفرضها واجب الأخوة، وأن هدف مصر استقرار الأمور في بلد عربي شقيق، وقد أمكن إقناع الجانب السوري في مسألة المعتقلين فبدأ الإفراج عنهم على دفعات كان آخرها الإفراج عن السباعي مرشد الإخوان في سوريا ورشدي الكخيا رئيس حزب الشعب^(١٣٧).

أما مسألة الحياة النيابية فقد رأى الوزير المفوض المصري في دمشق أن الحكم العسكري السوري سيستمر ما لم يقع واحد من الاحتمالات التالية:

١- أن تتحد كلمة الأحزاب السياسية وتقف صفّاً واحداً ضد العسكريين تعضدهم حركة داخلية قوية، وهو احتمال مستبعد لتناحر الأحزاب وتغليبهم للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

٢- أن تتفق الدول العربية جميعاً على سياسة موحدة إزاء سوريا تقوم على نصح العسكريين والضغط عليهم لإعادة الأوضاع الطبيعية، وهذا يقتضى تجرد الدول العربية من اتجاهات معينة تدفعها لانتهاج سياسة خاصة تجاه سوريا مثل العراق والسعودية.

٣- أن يقع انقلاب عسكري جديد، وهو ما يعول عليه الزعماء السوريون وينتظرونه بين يوم وآخر، وهو أمر صعب ولكنه ليس بالمستحيل، لكن ما جدوى انقلاب يأتي بعسكريين جدد إلى سدة الحكم؟^(١٣٨).

استمر الجدل بين مصر وسوريا فشكت الدوائر الرسمية السورية من أن زوجة معروف الدواليبي الفرنسية - رئيس الوزراء السابق والمعتقل منذ ٢٩ يناير ١٩٥٢ - مقيمة في مصر وتقوم بنشاط معادٍ للحكومة السورية، ومن ثم أحالت الخارجية المصرية الأمر إلى الداخلية لمنع المذكورة من ممارسة أى نشاط سياسى، فردت الداخلية بأنها غير موجودة بمصر^(١٣٩). وكانت زوجة الدواليبي قد قدمت طلباً للحكومة المصرية، شكت فيه من تجاوزات ترتكب ضد

زوجها في المعتقل، وطلبت توسط مصر لإخراج زوجها من معتقله، ومحاكمته أمام القضاء إن كان مداناً بشيء، وقالت أنها لا ترى في اللجوء إلى كبار الأسرة العربية شيئاً ليتدخلوا لإنصاف زوجها^(١٤٠).

صدر يوم ٦ إبريل ١٩٥٢ مرسوم تشريعي يقضى بحل الأحزاب السياسية في سوريا ريثما يصدر تشريع جديد بتنظيم الأحزاب والمنظمات السياسية، وقد ضرب الشيشكلي ضربته وهو واثق أن زعماء الأحزاب لن يحركوا ساكناً، ولم يكتف الشيشكلي بحل الأحزاب بل أمعن في إذلالها، فأمر بمصادرة ممتلكاتها وتوزيعها على الجمعيات الخيرية. وعلق الوزير المفوض المصري في مذكرته بأن العسكريين في سوريا قد ركبوا رؤوسهم وانتفخت أوداجهم ويتحدثون صراحة عن نجاح فرانكو في أسبانيا وأتاتورك في تركيا وأن حكومة الحزب الواحد حققت ما لم تحققه حكومة الأحزاب المتعددة. وعلى ذلك فإن الأمر في سوريا مرشح لقيام حزب واحد يؤلفه العسكريون ويحكم البلد بمجلس نيابي صغير معين، ولا يستبعد أن يكون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من العسكريين، وقد تتقلب الدكتاتورية المؤقتة التي جاءت نتيجة انقلاب عسكري إلى دكتاتورية دائمة، تستر وراء مجلس نيابي معين^(١٤١). ورصدت المفوضية المصرية في دمشق مباركة الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا لتلك الخطوة^(١٤٢). وهو تصرف غريب من جانب الدول الديمقراطية الغربية، قد يبرره أن أفكار بعض الأحزاب السورية المنحلة اشتراكية تميل بتوجهاتها إلى جانب الاتحاد السوفيتي، لكنه مبرر غير كاف، والمبرر الأكثر إقناعاً أن نموذج الدكتاتورية العسكرية في سوريا آنذاك قد قوبل بارتياح ومساندة من جانب تلك الدول، فالديمقراطية في سوريا وأمثالها قد تحرم الدول الغربية من مكاسب يسهل تحقيقها في ظل النظم الدكتاتورية غير المؤيدة شعبياً.

وعلقت الصحافة السورية على قرار حل الأحزاب بأن البلاد منذ أن نالت استقلالها لم تر تنظيمًا حزبيًا بالمعنى الصحيح وفق منهج علمي، وإن ما عرفته تكتلات توسعت حول اعتبارات شخصية أو طبقية أو إقليمية، أو فرقاً استوحت

قواعدها من مذاهب ومنظمات أجنبية لا تتفق مع مصلحة البلاد. وقد حدثت برامج هذه الأحزاب من حرية المنتسبين إليها وألزمهم بأيدولوجيات معينة حتى عمت الفوضى المجتمع السوري^(١٤٣). ومن الصعب الحكم على التجربة الحزبية السورية في هذا الوقت المبكر، وأياً كان الأمر فإنه وصف ينطبق على التجربة الحزبية في دول العالم الثالث كلها في ظل الدكتاتوريات الحاكمة حتى يومنا هذا.

وبعيداً عن التجربة الحزبية حاول معروف الدواليبي أن يوحد جبهة المعارضة داخل سوريا، فقام بعد الإفراج عنه ورغم الحصار الشديد المفروض عليه بزيارة المفوضية المصرية، وشكر الحكومة المصرية على دورها في الإفراج عنه وعن زملائه، وأوضح أن دور مصر وموقفها تميزا بالحكمة، فلم تدفع في تأييد الانقلاب كما فعلت السعودية، أو معاداته كما فعلت العراق، وتساءل عما يمكن أن تفعله مصر، فأوضح الوزير المصري أن حكومته لا تستطيع أن تفعل شيئاً في الوقت الراهن أكثر مما فعلت، لاسيما في ظل صمت المعارضة وتعاون بعض أفرادها مع الحكومة القائمة، فوعد الدواليبي بتكوين جبهة داخلية من الأحزاب لمواجهة الموقف، وأنه لا يستبعد قيام انقلاب عسكري جديد. وعلق الوزير المصري في تقريره الذي بعث به إلى الخارجية المصرية أنه لا يستبعد محاولة الدواليبي لكنه يشك في نجاحه^(١٤٤).

وتجاوباً مع الضغوط المصرية ساد اتجاه لدى الحكومة السورية أن يبقى فوزى سلو رئيساً للجمهورية ويعين وزارة مدنية من شخص محترم يقبل التعاون مع العسكريين يوجهونه وفق مصالحهم. وقد رفضت الشخصيات الكبرى كلها هذا المنصب وفي مقدمتهم خالد العظم رئيس الوزراء الأسبق، وأمام هذا الرفض لم يجد العسكريون بداً من احتفاظ رئيس الدولة بمنصب رئيس الوزراء إلى جانب منصبه ولو لمدة معينة ريثما يتم الاتفاق مع شخصية تقبل المنصب وفق شروط العسكريين. ورأى الوزير المفوض المصري أن التغيير ظاهري يهدف إلى إيهام الناس أن البلاد تسير في طريق العودة إلى الحكم المدني، وإعطاء

صورة مدنية للحكم أمام الدول المعارضة للانقلاب العسكرى، وتوقع أن يستمر الشيشكلى فى سياسته لإدارة شؤون الحكم من وراء ستار فيقول "إذا كان فوزى سلو هو الشخص الأول من حيث الشكل فإن الشيشكلى هو (الأب والابن والروح القدس) رغم تظاهره بالزهد وإعلانه عن رغبته فى البقاء حيث هو رئيساً للأركان، إن مطامعه لا تقف عند حد، فكثيراً ما نسى تواضعه واصطدم بفوزى سلو الرجل الطيب الذى نجح فى أن ينحنى للعاصفة" (١٤٥).

ومنما لاشك فيه أن النمط المشار إليه يضمن للشيشكلى تحريك الأحداث من وراء ستار كما يضمن له البقاء، فإذا ظهر غضب جماهيرى من الحكومة قام بانقلاب جديد يغير فيه رئيس الجمهورية فوزى سلو ويستمر هو فى تحريك الأمور بشكل خفى، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك.

هكذا أطيح الشيشكلى بالسياسيين المدنيين واستمر فى التحكم بالأمر من وراء ستار، واضعاً فوزى سلو فى المواجهة، لكنه اضطر فى كثير من الأحيان أن يحكم حكماً عسكرياً فردياً سافراً، الأمر الذى حملته سلبيات الحكومة القائمة. أما الحكومة المصرية فقد تغيرت سياستها تجاه سوريا، رغم ما كانت تعانيه قبل حركة يوليو ١٩٥٢، فتخلت عن خوفها من هاجس مشروعات الوحدة السورية، وارتقت لتتخذ موقفاً معتدلاً متوازناً متحلية بمبدأ توبار؛ فلم تعادى العسكريين ولم تعترف بهم، إنما وضعتهم تحت ضغط وظلت تتصحهم بالإفراج عن المعتقلين والعودة بالبلاد إلى الحكم المدنى، واضعة توحيد الصف العربى نصب عينيه، ولعل الدافع الأول لهذه السياسة يتمثل فى طغيان المشكلات الداخلية على مخاوف الملك فاروق من مشروعات الوحدة السورية.

الخاتمة:

وهكذا أُلقت انقلابات سوريا المتلاحقة بظلالها على منطقة الشرق الأدنى، في حقبة حرجة من تاريخها المعاصر، وإذا كان الموقف المصرى الرسمى والصحفى قد تميز بالاعتدال من قضايا الانقلابات فى سوريا، فلم يخض فى مشروعيتها معتبراً إياها حوادث داخلية، لكنه انساق وراء التصدى لها جس الوحدة السورية- العراقية أو الهلال الخصيب، أما إدراك البعد الاستراتيجى لسوريا وأهمية توحيد الصف العربى فلم تتضح إلا مع الانقلاب الرابع الذى حاول التأصيل لدكتاتورية عسكرية شاملة، فقد جاء الموقف المصرى بعد أن تخلص من هاجس الوحدة وتحلى بمبدأ توبار أكثر اتزاناً واعتدالاً وقدرة على توحيد الصف العربى، بما يليق بمكانة مصر ودورها التاريخى فى المنطقة، لكن لم تتبلور معها فكرة وضع الكيان الصهيونى بين فكى الكماشة.

أما بالنسبة لفرضية وجود يد أجنبية فى انقلابات سوريا فقد رجحت الدراسة وجود يد أمريكية فى انقلابى حسنى الزعيم والشيشكلى (الانقلاب الرابع)، وهما نموذج لدكتاتورية عسكرية مناقضة تماماً للنموذج الديمقراطى الغربى، وقد يبدو غريباً أن تساند الولايات المتحدة مثل هذه النماذج الدكتاتورية، لكن الديمقراطية فى سوريا ومثيلاتها قد تحرم الولايات المتحدة من مكاسب يسهل تحقيقها فى ظل النظم الدكتاتورية غير المؤيدة شعبياً. وتركت العراق ومن ورائها بريطانيا بصمة واضحة على انقلاب سامى الحناوى. وجاء الانقلاب الثالث ضربة لمشروع الوحدة العراقية- السورية ومع ذلك ظل هاجس الوحدة يخيم على العلاقات المصرية السورية.

ويتضح لنا أن انقلابات سوريا المتتالية رافقها غياب الوعى القومى من ناحية وتغليب المصلحة الشخصية لدى العروش الملكية بالمنطقة من ناحية أخرى، الأمر الذى أدى إلى خلق صراعات عربية باردة، بين الأسرة الهاشمية والعرشين العلوى والسعودى. وكانت الخيانة بشأن قضية فلسطين تهمة جاهزة

تتقاذفها الأطراف العربية تبرئة لساحة طرف على حساب طرف آخر، وما زال هذا الوضع قائماً بين الأشقاء العرب، لذا نعمت إسرائيل بحياة هائلة تفرغت خلالها للبناء الداخلى، بعد أن أمّنت جانب أعدائها بانشغالهم فى خلافات جانبية لا طائل من ورائها بين تأييد أو معاداة هذا الانقلاب أو ذاك.

الهوامش

- (١) كان معروف الدواليبي عضواً بالكتلة الوطنية بحلب، ثم عضواً بمجلسها الأعلى عام ١٩١٨، مارس المحاماة حتى عام ١٩٣٩، عاش في أوروبا وحصل على الدكتوراه إبان الحرب العالمية الثانية، ثم عاد إلى سوريا وعمل أستاذاً بكلية الحقوق، و انتخب نائباً عن حلب في المجلس النيابي السوري عام ١٩٤٧، ثم انتمى إلى حزب الشعب عام ١٩٤٨، وفي أواخر ديسمبر ١٩٤٩ عين وزيراً للاقتصاد الوطني حتى النصف الثاني من عام ١٩٥٠، ثم أصبح رئيساً للمجلس النيابي في يونيو ١٩٥١، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية في دمشق بشأن الإفراج عن معروف الدواليبي، ٢٣ إبريل ١٩٥٢ .
- (٢) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، مذكرات دكتور معروف الدواليبي (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص ١١٥ .
- (٣) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ٩ سري، من الخارجية السورية إلى المفوضية المصرية بدمشق، ١٩ يونيو ١٩٤٥، ورد الخارجية المصرية في ٣ ديسمبر ١٩٤٦ .
- (٤) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ٩ سري، من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض في دمشق، ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ .
- (٥) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ١٠ سري، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢١ يناير ١٩٤٧ .
- (٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، مذكرة سفارة مصر بدمشق عن سوريا ومشاريع الشرق الأوسط الدفاعية، ٢ إبريل ١٩٥٤ .
- (٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية بشأن ملخص مقال في جريدة أخبار موسكو، ١٠ فبراير ١٩٤٨ .
- (٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٢، الملك عبد الله بن الحسين إلى الرئيس شكري القوتلي، ١٤ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، أول أكتوبر ١٩٤٧ .

pp.1206- 1208.

Paper prepared in the Dep. op. cit., p. 1209

(١١)

(١٢) نشأ حسنى الزعيم فى بيت علم، كان والده مفتى حلب، التحق بالمدرسة الإعدادية العسكرية بدمشق، وتخرج فى الكلية الحربية العالية باستانبول فى مستهل الحرب العالمية الأولى، والتحق بوحدة الجيش العثمانى، ثم بالجيش السورى، كما التحق فيما بين الحربين العالميتين ببعثة عسكرية فى فرنسا، وخلال الحرب العالمية الثانية تصدى للإنجليز فتم اعتقاله، وظل قيد الاعتقال حتى أفرج عنه شكرى القوتلى، ترقى فى الجيش السورى حتى أصبح قائدا له، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، تقرير المفوضية المصرية بعمان بشأن الانقلاب السورى، ٣٠ إبريل ١٩٤٩ .

(١٣) البلاغ، ٢ إبريل ١٩٤٩، ص ١ .

Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 25th Apr.(١٤) 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p.1630.

(١٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج٣، كتاب السفير المصرى بدمشق بشأن انقلابات سوريا ودور معروف الدواليبى فيها، ١٤ نوفمبر ١٩٥٥ .

(١٦) المقطم، ٦ أبريل ١٩٤٩، ص ٢ .

Noam Chomsky, World Orders Old and New (Colombia University (١٧) Press,1996) pp.199,200.

(١٨) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمى، مذكرات دكتور معروف الدواليبى، ص ١٢٩-١٣١ .

Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 25th Apr.(١٩) 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, pp. 1630, 1631.

(٢٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٥ ج٤، قصاصة من جريدة العهد عراقية 21 مايو ١٩٤٩ .

(٢١) راجع على سبيل المثال: الأخبار، ٩ أبريل ١٩٤٩، ص ١، و١٦ أبريل ١٩٤٩، ص ١، والبلاغ، ٤ أبريل ١٩٤٩، ص ٢-٣ .

(٢٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج١، بيان عن زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى سوريا، صادر عن الأمانة العامة للجامعة، ٢٣ أبريل ١٩٤٩ .

(٢٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١،

- كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٣ أبريل ١٩٤٩ .
- (٢٤) الأهرام، ١٥ يوليو ١٩٤٩، ص ١ .
- (٢٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، مذكرة مرفوعة من الخارجية السورية إلى مجلس الوزراء غير معدة للنشر، ٦ أبريل ١٩٤٩ .
- (٢٦) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٢٦ (سوريا)، ملف رقم ٤، من القائم بأعمال السفارة المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٢ أبريل ١٩٤٩ .
- (٢٧) كان محسن البرازي المستشار الأول لشكري القوتلي في العهد السابق، ثم تعاون مع الزعيم فعينه رئيساً للوزراء. راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٣، كتاب محمود رياض - السفير المصري - في دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور معروف الدواليبي فيها، ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ .
- (٢٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٧ أبريل ١٩٤٩ .
- (٢٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، تقرير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية بشأن تطورات انقلاب سوريا، ١٦ أبريل ١٩٤٩ .
- (٣٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، التقرير السري للمفوضية المصرية ببيروت بشأن الحالة في سوريا، ٢٢ إبريل ١٩٤٩ .
- (٣١) البلاغ، ١٨ أبريل ١٩٤٩، ص ١ .
- (٣٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٠ أبريل ١٩٤٩ .
- (٣٣) الزمان، ٢٢ أغسطس ١٩٤٩، ص ١ .
- (٣٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، قصاصة من صحيفة ألف باء السورية، ٢٩ إبريل ١٩٤٩ .
- (٣٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، قصاصة من صحيفة النصر السورية، ٢٤ إبريل ١٩٤٩ .
- (٣٦) فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة حسنى الزعيم (دار المعارف، القاهرة، د. ت) ص ٤٧-٤٨ .
- (٣٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٣ أبريل ١٩٤٩ .

- (٣٨) راجع على سبيل المثال: الأخبار، ٧ مايو ١٩٤٩، ص ١ .
- (٣٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٣ أبريل ١٩٤٩ .
- (٤٠) الأخبار، ٣٠ أبريل ١٩٤٩، ص ٢ .
- (٤١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، قصاصة من صحيفة الأيام السورية، ٢٨ أبريل ١٩٤٩ .
- (٤٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الخامس، المضبطة رقم ٢٦، ٢ مايو ١٩٤٩ .
- (٤٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧، تقرير المفوضية المصرية فى بغداد بشأن الاتجاه الجديد فى سوريا وأثره على وزارة نوري السعيد، ٣٠ أبريل ١٩٤٩ .
- (٤٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٥/٣١/٣٧ ج٤، كتاب مفوضية المملكة الأردنية فى القاهرة إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى، أول مايو ١٩٤٩ .
- (٤٥) الزمان (المصرية)، ٥ يوليو ١٩٤٩، ص ١-٢ .
- (٤٦) كان فى سوريا آنذاك إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين ستة أحزاب، هى حزب البعث، والشعب، والوطنى، والعربى الاشتراكى، والجمهورى الاشتراكى، والتعاونى الاشتراكى. شمل قرار الحل جميع الأحزاب بما فيها الإخوان، وإن كان القرار قد أوقف نشاط الأحزاب العلنى فإنه لم يقض عليها، فظلت تمارس نشاطها سرّاً بين طلاب الجامعة، وانشغلت الحكومة بمراقبة هذا النشاط، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف ١٣/٣١/٣٧، مذكرة سفير مصر المفوض فى سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ يناير ١٩٥٣ .
- (٤٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، أول يونيو ١٩٤٩ .
- (٤٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الحالة فى سوريا، ٧ يونيو ١٩٤٩ .
- (٤٩) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة رقم ٨ (سوريا)، ملف رقم ٥ سرى ج٤، كتاب وزارة الخارجية إلى المفوضية المصرية بدمشق، أول أغسطس ١٩٤٩ .
- (٥٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم

- ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .
- (٥١) البلاغ، ١٢ أبريل ١٩٤٩، ص ١ .
- (٥٢) الزمان، ١٣ أغسطس ١٩٤٩، ص ١ .
- (٥٣) ولد سامي الحناوي في حلب سنة ١٨٩٨، تخرج في دار المعلمين، ثم التحق بالخدمة في الجيش التركي عام ١٩١٦، وانتسب لمدرسة استانبول العسكرية، ثم المدرسة الحربية بدمشق، ورقى في سلم الجندية واشترك في حرب فلسطين، ثم رقى إلى رتبة زعيم مكافأة له على اشتراكه في الانقلاب الأول، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .
- (٥٤) Memorandum by the Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p. 1635.
- (٥٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .
- (٥٦) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، مذكرات دكتور معروف الدواليبي، ص ١٢٢ .
- (٥٧) Paper Prepared in the Dep. of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1208.
- (٥٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن حوادث سوريا، ١٧ أغسطس ١٩٤٩ .
- (٥٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية في دمشق بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩ .
- (٦٠) البلاغ، ٢٠ أغسطس ١٩٤٩، ص ١ .
- (٦١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وزير خارجية مصر بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩، والبلاغ ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ٢ .
- (٦٢) الزمان، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص ١ .
- (٦٣) البلاغ، ١٧ أغسطس ١٩٤٩، ص ١ .
- (٦٤) البلاغ، ١٦ أغسطس ١٩٤٩، و١٧ أغسطس ١٩٤٩، ص ١ .

(٦٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، بلاغ رقم ٨ صادر من القيادة العامة للجيش السوري، ١٤ أغسطس ١٩٤٩.

(٦٦) هاشم الأتاسى زعيم عائلة الأتاسى بحلب، بلغ من العمر وقت الانقلاب ٧٥ عاماً، كان أحد المحافظين في العهد التركي، عندما تولى الملك فيصل عرش سوريا اختاره رئيساً للوزراء، وهذا سر ميله للعراق، انتخب عام ١٩٣٦ رئيساً لسوريا ثم استقال لاختلافه مع المندوب السامي الفرنسي، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية في دمشق بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩.

(٦٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٣، كتاب محمود رياض السفير المصري في دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور الدواليبي فيها، ١٠ نوفمبر ١٩٥٥.

(٦٨) الأهرام، ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ١.

(٦٩) الزمان، ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ١.

Memorandum of Secretary of State to the President, Washington, 19th Sep. (٧٠) 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p. 1635.

Paper Prepared in the Dep. of State about the Political Union of Syria and Iraq, (٧١) Washington, 25th Apr. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p. 1208.

(٧٢) الزمان، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، والأخبار، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩، والأهرام، ١٦ و ١٨ أغسطس ١٩٤٩.

(٧٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، تقرير المفوضية المصرية ببغداد بشأن الانقلاب السوري الثاني، ١٨ أغسطس ١٩٤٩.

(٧٤) الأخبار، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص ٧.

(٧٥) البلاغ، عدد ٨٥٢٠، ٢٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ١.

(٧٦) الأهرام، ٢١ أغسطس.

(٧٧) الزمان، ٢١ أغسطس ١٩٤٩، ص ١.

(٧٨) المضرى، ٢ سبتمبر ١٩٤٩، ص ٣.

(٧٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٥ أغسطس ١٩٤٩.

- (٨٠) الزمان، ٢١ أغسطس ١٩٤٩، و٢٣ أغسطس ١٩٤٩، ص ١ .
- (٨١) Paper Prepared in the Dep. of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, pp. 1208 - 1210.
- (٨٢) Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, pp. 1635, 1636.
- (٨٣) المصري، ١٩ سبتمبر ١٩٤٩، ص ١ .
- (٨٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ١٩ / ٣١ / ٣٧ ج٤، برقية الملك عبد العزيز إلى الملك فاروق، ١٢ ذو الحجة ١٣٦٨ / ١٩ أكتوبر ١٩٤٩ .
- (٨٥) غريب أن يطلق إسماعيل صدقي لفظة أجنبية على بلدان عربية، اللهم إلا إن كان خطأ مطبعي في المضبطة.
- (٨٦) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي ٢٤، الجلسة ٤٩، أول نوفمبر ١٩٤٩، ص ١٨٢٩ .
- (٨٧) البلاغ، ٢٤ نوفمبر ١٩٤٩، ص ١ .
- (٨٨) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، مذكرات دكتور معروف الدواليبي (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص ١٣٣ .
- (٨٩) البلاغ، ١٩ ديسمبر ١٩٤٩، ص ١ .
- (٩٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٩ / ٣١ / ٣٧ ج٢، كتاب محمود رياض سفير مصر في دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور معروف الدواليبي فيها، نوفمبر ١٩٥٥ .
- (٩١) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، مذكرات دكتور معروف الدواليبي (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص ص ١٣٥، ١٣٦ .
- (٩٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ١٩ / ٣١ / ٣٧ ج٤، كتاب المفوضية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية في القاهرة بشأن وقع أنباء سوريا في العراق، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٩ .
- (٩٣) Secretary of State to the Legation in Syria , Washington, 7th Jan. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1201
- (٩٤) The Minster in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 9th Jan. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1202.
- (٩٥) البلاغ، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٩، ص ١ .

(٩٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية في القاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ .

(٩٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، سرى بشأن اغتيال اللواء الحناوى، ٣١ أكتوبر ١٩٥٠ .

(٩٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٦ يناير ١٩٥٠ .

The Minister in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 10th Jan. (٩٩) 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1203.

The Minister in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 24th Feb. (١٠٠) 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1205.

(١٠١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩ .

(١٠٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ يناير ١٩٥٠ .

(١٠٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢ فبراير ١٩٥٠ .

(١٠٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، قصاصة من جريدة السجل العراقية، ٥ يناير ١٩٥٠ .

(١٠٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، كتاب المفوضية المصرية في بيروت إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ مارس ١٩٥٠ .

(١٠٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٣٦٤ (رقم قديم)، ملف ٣/٧/٢٢٨ ج٢، تقرير المفوضية المصرية بدمشق، ٢٢ فبراير ١٩٥٠ .

(١٠٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة،

- بشأن اغتيال قائد سلاح الطيران ٥ أغسطس ١٩٥٠ .
- (١٠٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ .
- (١٠٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، تقرير المفوضية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية في القاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ .
- (١١٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، تقرير المفوضية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية في القاهرة بشأن المشروع الفيدرالي، ١٦ سبتمبر ١٩٥٠ .
- (١١١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج٢، صورة كتاب من مجهول من قبرص إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية، ١٧ سبتمبر ١٩٥٠ .
- (١١٢) المصدر نفسه .
- (١١٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٤، كتاب المفوضية المصرية في سوريا، ١٦ يناير ١٩٥٠ .
- (١١٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، من أحمد رضوان القائم بأعمال المفوض المصري في دمشق بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٣٠ يناير ١٩٥١ .
- (١١٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، ملخص ما نشرته الصحافة السورية بشأن محاولة اغتيال الشيشكلي، ١٩٥١ يناير .
- (١١٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٢، من وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة إلى وزير مصر المفوض بدمشق، سري في ١٠ أبريل ١٩٥١ .
- (١١٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٤، كتاب المفوضية في سوريا، ١٦ يناير ١٩٥٠ .
- (١١٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج٤، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ أبريل ١٩٥١ .
- (١١٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم

١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ ديسمبر ١٩٥١ .

(١٢٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب سفير مصر المفوض بسوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .

(١٢١) ينسب هذا المذهب إلى توبار Tobar وزير خارجية الإكوادور آنذاك صاحب الفكرة في مواجهة انقلابات أمريكا اللاتينية التي بلغت حد الإزعاج، ويهدف المبدأ إلى الحد من الانقلابات والثورات العسكرية في تلك البلدان، وكانت بلدان أمريكا اللاتينية قد عانت كثيراً من الانقلابات، فلا تكاد حكومة تستقر في دست الحكم قليلاً حتى تطرد وتحل محلها حكومة أخرى، فتبنت دول أمريكا اللاتينية رأى توبار بالأ تعترف فيما بينها بأى حكومة جديدة عن طريق الانقلاب السياسى أو العسكرى ضد الحكومة الشرعية إلا إذا أظهر الشعب فى انتخابات حرة رضاه عن الوضع الجديد، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بشأن الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.

(١٢٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بشأن الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.

(١٢٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .

(١٢٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .

(١٢٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٢ يناير ١٩٥٢ .

Noam Chomsky, World Orders Old and New, p. 200. (١٢٦)

The Minister in Syria (Connon) to the Secretary of State, Damascus, 1st Nov. 1950, Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, pp.1215- 1217. (١٢٧)

(١٢٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، من وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، صورة

- المرفق من بيان الدكتور محمد معروف الدواليبي رئيس الوزارة المعتقل إلى المفوضية المصرية بدمشق، ٤ فبراير ١٩٥٢ .
- (١٢٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢ .
- (١٣٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية، بشأن سياسة مصر تجاه سوريا، ٢ يونيو ١٩٥٢ .
- (١٣١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية إلى إدارة الصحافة بالوزارة ذاتها، ١٠ يناير ١٩٥٢ .
- (١٣٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٢ يناير ١٩٥٢ .
- (١٣٣) الأهرام، ١٢ فبراير ١٩٥٢، ص ١ .
- (١٣٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٥٢ .
- (١٣٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٥٢ .
- (١٣٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة الوزير المفوض المصري بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٣١ مارس ١٩٥٢ .
- (١٣٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٥ إبريل ١٩٥٢ .
- (١٣٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ أبريل ١٩٥٢ .
- (١٣٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم

- ١٣/٣١/٢٧، كتاب وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٩
مارس ١٩٥٢ .
- (١٤٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم
١٣/٣١/٢٧، خطاب زوجة معروف الدواليبي عن طريق وزير مصر في دمشق إلى اللواء
محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء المصري، ٢ أبريل ١٩٥٢ .
- (١٤١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم
١٣/٣١/٢٧، مذكرة وزير مصر المفوض في سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية، ٧ أبريل
١٩٥٢ .
- (١٤٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم
١٣/٣١/٢٧، كتاب المفوضية المصرية في سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٩
أبريل ١٩٥٢ .
- (١٤٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم
١٣/٣١/٢٧، قصاصة صحيفة العصر الجديد (السورية) في ٧ أبريل، ١٩٥٢ .
- (١٤٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم
١٣/٣١/٢٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٤ يونيو
١٩٥٢ .
- (١٤٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم
١٣/٣١/٢٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٨ يونيو
١٩٥٢ .